جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في الفلسفة

ميدان العلوم الإنسانية

شعبة الفلسفة

تخصص تاريخ الفلسفة

إعداد الطالبتين:

*عليلي نسيمة

*محجوبي أنيسة

الأسس المادية في الفلسفة السياسية عند توماس هوبز

نوقشت علنا يوم 2015/05/26

أمام لجنة المناقشة:

أ-بن غزالة محمد الصديق.....رئيسا ومقررا

أ-رياض طاهير.....مشرفا

أ-بن قويدر عاشور.....مناقش

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

" أنا لا أنكر أن الناس يرغبون في الاجتماع معا، ولكن المجتمع المدني شيء، ومجرد التقاء الناس واجتماعهم شيء آخر إن المجتمع قيود وضوابط".

شـــكـــــــــــر وعرفـــان

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لنا لإتمامنا هذا العمل، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الأستاذ: رياض طاهير على إشرافه على هذا العمل وصبره الطويل معنا وما قدمه من تدريس ونصح وتوجيه وإرشاد طيلة فترة البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات ونصائح.

كما أتقدم بشكري لزملائي وأساتذتي وخاصة الأستاذ قانة مسعود الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

"وعسى الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير لنا"

أنيسة ونسيمة

فهرس الموضوعات

مقدمـــة.....	أ-ج
الفصل الأول: الدولة من منظور تاريخي	
1-مفهوم الدولة عند اليونان.....	15-10
2-مفهوم الدولة التيوقراطية.....	18-16
3-العوامل التي ساهمت في بروز الدولة بمفهومها الحديث (حركة النهضة، حركة الإصلاح الديني، حركة الإصلاح السياسي)	29-19
الفصل الثاني: مفهوم المجتمع السياسي عند هوبز	
1-مفهوم الحالة الطبيعية وأهم نتائجها عند هوبز.....	37-31
2-مفهوم العقد الاجتماعي وأهم قواعده عند هوبز.....	50-38
3-مفهوم الحالة المدنية عند هوبز.....	55-51
الفصل الثالث: المبادئ المادية في البناء السياسي عند هوبز	
1-الدولة ككيان صناعي (جسم صناعي) عند هوبز.....	61-57
2-أثر الفلسفة السياسية الهوبزية على الفكر السياسي الغربي جان جاك روسو نموذجا.....	65-62
3-النقد والتقييم.....	68-66
خاتمة.....	71-69
قائمة المصادر والمراجع.....	76-72
ملخص الدراسة.....	78

مـقدمـــــــة:

من المعقول أن النظم والأفكار السياسية الموجودة لم تكن وليدة لحظة تاريخية ما، وإنما كانت نتيجة لعدة تطورات ترجع حلقاته الأولى إلى العصور القديمة، وخاصة العصور اليونانية، كما ظهرت منذ القدم أنظمة تتلاءم مع ظروف تلك العصور وأفكار الأفراد الذين يعيشون فيها، وظهرت لمحات فكرية سياسية عند الكثير من الفلاسفة تتعلق بنظام وطبيعة الحكم، واستمرت هذه الأنظمة السياسية عبر عصور طويلة وتوارثها الأجيال وكما أن هذه الأفكار السياسية خاضعة لمنطق التطور سواء كان من الجانب التاريخي مثل تطور الحضارات ،أو الجانب الفكري الموجود في الطبيعة البشرية.

فالأفكار السياسية هي سلسلة متصلة الحلقات، كانت مع الأقدمين منذ ظهور المجتمعات البشرية وتلقاها فيما بعد من جاء بعدهم، ونجد أن هذا الانتقال لم يكن انتقال مغلق؛ وإنما كان كل جيل يستفيد ويأخذ من أفكار الجيل السابق له وقد تكون هذه الأفكار مقبولة إلى حد كبير أو قد تتعرض لنقد أو تستلزم التغير والتعديل فيها ومن خلال هذه الدراسات تظهر أفكار جديدة.

حتى إن حاولنا تقسيم هذه الأفكار؛ وذلك بتحقيبها ونعتها فكرا سياسيا للعصور القديمة، ثم الوسطى، ثم عصر النهضة وأخيرا الفكر السياسي الحديث، فهذا التقسيم إجرائي؛ لأن الفكرة الصحيحة هي التي تظهر من خلال تسلسلها، ومحاولتها لمعرفة الأنظمة السياسية، وفهم تطوراتها، هذا ما يتناسب مع موضوع بحثنا المتعلق بالأسس المادية في الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، والذي أطلق عليها بالدولة الليفاثان (أي الوحش أو التنين) وهذا ما جعلنا نهتم بدراسة الفكر السياسي عنده لإعطاء نظرة جديدة حول مجمل أفكاره السياسية.

ففي أوائل العصر الحديث عرف الفكر السياسي تطورا ملحوظا بصفة عامة (الذي يعكس ما كان سائدا في العصور الوسطى في ذلك الوقت)، وخاصة منها مسألة الدولة التي أخذت منعرجا حاسما في الفكر السياسي الحديث، وكان هوبز بمثابة الناقد لتلك الأفكار التي كانت سائدة من قبل.

ولقد استفادا هوبز من الفكر السياسي في سياقه العام من الجانب العلمي والسياسي والديني والمجتمعي، وحاول هوبز مناقشة إشكالية الدولة بعيدا عن المنظور التقليدي من جهة ومن جهة أخرى النظرة الدينية التي كانت سائدة في العصور الوسطى، وانطلق هوبز في بناء الدولة من خلال الصراعات السياسية والحروب الداخلية وخاصة الصراعات التي كانت بين السلطة الدينية (الكنيسة) والسلطة

السياسية وخاصة بريطانيا؛ كما حاول ايجاد حلول لهذا الوضع، وذلك ما أنجزه في كتابه المشهور "الليفاثان" وكتابه "المواطن" و "مبادئ القانون الطبيعي"، كما أن الأوضاع التي كانت في إنجلترا ساهمت في بناء فكره السياسي؛ القائم على مبدأ الخوف والقوة جعلت منه مفكرا سياسي جديدا الذي غير في لحظة التاريخ البشري.

وتقوم فلسفة هوبز على نزعة مادية ويظهر ذلك في الأسس التي اعتمد عليها في بناء الدولة الحديثة التي تسعى إلى الأمن والسلام، وهذين الآخرين لا يتحققان إلا من خلال الاعتماد على عدة مبادئ.

ومن خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا أن هناك عوامل وأسس ساهمت في بروز الدولة في فكر هوبز بالمفهوم الحديث، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم المبادئ الأساسية التي ساهمت في بروز فلسفة سياسية جديدة تقوم في أساسها على أسس مادية عند هوبز؟ أو بعبارة أخرى: ماهي مقومات الدولة في فكر هوبز السياسي؟

لقد تطلب منا في هذه الدراسة استخدام عدة مناهج منها: المنهج التحليلي قمنا بتحليل واستنطاق أهم نصوص وأفكار هوبز، والمنهج المقارن: قمنا بمقارنة أفكار هوبز بالأوضاع السائدة في وطنه إنجلترا وما كان يجري في أوروبا، أما المنهج التاريخي: تمكنا من خلاله الاطلاع على الصيرورة التاريخية لمفهوم الدولة عبر العصور، وكذلك التطرق إلى العوامل التي كان لها الأثر في بروز تصور جديد للدولة بالمفهوم الحديث.

لتوضيح ذلك ومعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية وهي على التوالي: الفصل الأول: وهو بمثابة فصل تمهيدي لبقية الفصول الأخرى والذي كان عنوانه: الدولة من منظور تاريخي وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: ناقشنا في الأول مفهوم الدولة عند اليونان، والثاني مفهوم الدولة الثيوقراطية التي تقوم على أساس إلهي، وفي الأخير ناقشنا أهمية الحركة النهضوية الأوروبية، التي كان لها الأثر البارز في ظهور مفهوم جديد للدولة، وما عرفته أوروبا من تطورات وتغيرات شملت جل المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية... ومدى أهمية الإصلاح الديني في تغيير الفكر السياسي الأوروبي الحديث، الذي بفضله تم التحرر من النظام السياسي الكنسي وما نتج عنه من سيطرة الدولة على الكنيسة، وتناولنا الإصلاح السياسي الذي تميز بظهور أفكار ونظم سياسية جديدة مخالفة للنظم الأخرى.

أما الفصل الثاني: وهذا الفصل يفتح لنا المجال للحديث على الفكر السياسي الواسع عند هوبز وناقشنا فيه تصور هوبز للحالة الطبيعية وهي الحياة البدائية قبل العقد، وما كان يسودها من الفوضى والغوغاء، وما ترتب عن هذه الحالة من نتائج، كما ناقشنا في المبحث الثاني العقد الاجتماعي الذي يعتبر وسيلة للانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، ومضمون هذا العقد التنازل الكلي والمطلق عن كافة الحقوق والحريات الطبيعية، أما في المبحث الأخير والذي كان عنوانه مفهوم المجتمع المدني الذي ينطلق من الحالة الطبيعية ثم العقد الاجتماعي وصولا إلى المجتمع المدني أي الدولة.

والفصل الأخير تضمن أهم مبادئ هوبز في الفلسفة السياسية وناقشنا فيه مفهوم الدولة كجسم صناعي؛ باعتبار أن الدولة حيوان اصطناعي أي أن الدولة صناعة بشرية خالصة، ثم انتقلنا إلى دراسة أثر الفلسفة السياسية عنده في الفكر السياسي الغربي، وفي الأخير تطرقنا إلى تقييم ونقد النظرية السياسية الهوبزية، وذلك بتعرضنا إلى أهم الانتقادات التي وجهت إلى هوبز وخاصة نظرية العقد الاجتماعي، وتوصلنا إلى أنه رغم الانتقادات العديدة من المفكرين الموجهة إلى هوبز في أفكاره إلا أنه يعتبر أهم مفكر سياسي في التاريخ الإنساني.

أما عن أسباب اختيار موضوع هذا البحث فهي تعود إلى: غياب الدراسات المتخصصة في مجال الفلسفة السياسية لهوبز، وكذا غياب أو انعدام دراسات تهتم أو تبين الأسس المادية التي تقوم عليها الفلسفة السياسية عنده، وقلة دراسات عربية تدرس أو تبين مدى أهمية الفلسفة السياسية عنده؛ إذ يعتبر من أهم مؤسسي الفلسفة السياسية الحديثة، والسبب الأخير يكمن في الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بدراسات جديدة ذات مواضيع جديدة.

أما عن أهداف هذه الدراسة تتمثل في: محاولة الإجابة على إشكالية البحث المطروحة، وفتح المجال للبحث أكثر في هذا الموضوع وما يتصل به من جوانب أخرى، وذلك بفتح نافذة جديدة من نوافذ الفكر السياسي، وابراز فكرة جديدة تقوم عليها الدولة وتتمثل في قيامها على الأسس المادية، ابراز أهمية موضوع الفلسفة السياسية بصفة عامة وبصفة خاصة عند هوبز في العصر الحديث والمعاصر.

ولعل من جملة الصعوبات التي واجهتنا في مسار إعداد هذه الدراسة: قلة المراجع والمصادر، وكذلك عدم وفرة الترجمات بالكمية الكافية، وغياب دراسات عربية تهتم بالفكر السياسي لتوماس هوبز.

الفصل الأول: مفهوم الدولة من منـــــظور تاريـــخي.

1-مفهوم الدولة عند اليونان.

2-مفهوم الدولة التيوقراطية.

3-العوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث.

المبحث الأول: مفهوم الدولة عند اليونان.

يمكن القول إن الفلسفة السياسية ليست الشيء نفسه بوصفها فكرا سياسيا بوجه عام؛ إذ أن الفكر السياسي يتزامن مع الحياة السياسية، ومع ذلك ظهرت الفلسفة السياسية داخل حياة معينة أي الحياة اليونانية، وذلك من خلال اعتبار أن الدولة تنشأ من اجتماع الأفراد والعلاقات الاجتماعية التي تتوالد بينهم فتستلزم ضرورة قيام الدولة من أجل الحفاظ على الاستقرار، ولقد مرت الدولة بعدة مراحل منذ أعز الأزمنة المختلفة وسوف نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر.

***الاشتقاق اللغوي:** الدولة مشتقة من الفعل دال، يدول أي بمعنى دارت وتحولت من قوم إلى قوم آخر أو إقليم إلى إقليم آخر.[1] بمعنى أن الدولة لم تكن وليدة لحظة تاريخية ما؛ وإنما وجدت بعد عدة تغيرات سواء كان من حيث المكان أو الزمان أو الأجناس.

***اصطلاحا:** يمكن اعتبارها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر علية هيئة حاكمة ذات سيادة، وعلى هذا الأساس لابد من توفر مجموعة من العناصر حتى تكتمل الدولة:

1/ مجموعة من الأفراد أي الشعب.

2/ إقليم تقيم عليه هذه المجموعة بصفة دائمة.

3/هيئة حاكمة ذات سيادة تتولى شؤون المجموعة وتسيطر على الإقليم.

أما مفهوم "الدولة المدنية" ليس بالجديد، وإنما يرجع إلى أن حكماء بلاد اليونان الأوائل في عصور ما قبل الميلاد هم أول الفلاسفة عبر التاريخ الذين وضعوا نظرية الدولة المدنية، لتكون مؤسسة مناهضة لسلطة الاستبداد بعد أن هيمنت على إرادة المجتمع اليوناني لفترة من الزمن[2].

وهذا يعني أنه يمكن اعتبار الفلسفة السياسية علم قديم وحديث، فهو قديم لأن ظهورها كان في المجتمعات القديمة وخاصة المجتمع اليوناني؛ لأن المجتمعات ما قبل اليونانية لم تكن مبادرة وسباقة لهذه الدراسة ويعود الفضل هنا للمنظرين اليونانيين الدين أسسوا نظرية الدولة ، وكان السبب الرئيسي

---

[1]- زيادة معن، **الموسوعة الفلسفية العربية** (مج1، دم ن، معهد الإنماء العربي,1986)، ص437.

[2]-ارنست باركر، **النظرية السياسية عند اليونان**، تر، لويس إسكندر، (ط1؛ القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966) ص34.

لتأسيسها هي الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع اليوناني من استغلال واستبداد في فترة زمنية معينة والتي لم يعرف فيها النظام وعند محاولة الخروج من هذه الأزمة تطلب خلق النظام الذي استلزم ضرورة وجود الدولة، علما أن هذه الدولة هي الوحيدة القادرة على حلها وهذه الأخيرة لا تكتمل إلا إذا كانت في ضل قوانين محددة.

1-الجذور الأولى لظهور الدولة:

لقد سبق الذكر أن سبب ظهور الدولة يعود إلى المجتمع اليوناني بصفة عامة، وإلى نمو وتطور الفلسفة بصفة خاصة، وذلك من خلال اهتمام الفلاسفة بدراسة أحوال المجتمعات من الناحية السياسية للتخلص من النزاعات التي عرفها هذا المجتمع التي أدت إلى اختلاف نظرة المفكرين إلى نظرية الدولة من ناحية المفهوم وسوف يظهر ذلك في تقسيمات المجتمع اليوناني.

وكانت الفلسفة السياسية تسعى إلى البحث عن مفهوم الدولة وتجسيدها في أرض الواقع وكان هدفها الأسمى هو احترام حقوق الإنسان، لكن نقطة اختلاف مفهوم الدولة آنذاك عن مفهوم الدولة الليبرالية الحديثة تمثلت في تقسيم المجتمع اليوناني إلى طبقات اجتماعية (الأشراف–الأرقاء–العمال – الفقراء).

1-طبقة الأشراف: تتمثل في حكماء اليونان الذين ينتمون إلى الطبقة الراقية ويكون لهم سلطة في الحكم وكذلك من أفراد الحكام والقضاة.

2-طبقة أصحاب المهن: وهي تشمل مجموعة من الأفراد الذين يملكون مناصب شغل في إطار الدولة.

3-طبقة الفقراء: وهي تحتوي على مجموعة من الأفراد الذين يعملون في الزراعة أيالفلاحين.

4-طبقة الأرقاء:[1]

وهذا التصنيف يأتي انطلاقا من طبيعة مؤهلات أفراد الطبقات، وذلك لرؤية الفلاسفة اليونانيين آنذاك لا يمتلك أفراد الطبقات الثلاث التي تلي طبقة الأشراف من حيث الأهمية والنفوذ السياسي

[1] -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والاجتماعي والفلسفي والقدرة والثقافة والحكمة التي تؤهلهم لتسلم مناصب الدولة العليا، فانحصرت هذه الوظائف بأفراد طبقة الأشراف ليقوموا بوظيفة إدارة شؤون الدولة قانونيا ومدنيا وسياسيا، ومعنى ذلك أن كل فرد في المجتمع ينتمي إلى الطبقة التي يستحقها، وينال حقوقه ومساحة حرياته وفق مستواه الفلسفي والثقافي.[1] بالرغم من التقسيمات والاختلافات التي عرفها المجتمع اليوناني إلا أنه استطاع العديد من المفكرين البحث عن مفهوم الدولة.

وقد عنى الفلاسفة اليونانيين بالدولة المثلى إذ بدأ أفلاطون في كتابه "الجمهورية" بدراسة النظام الاجتماعي وبتعريف معنى العدالة وتحليله، وتظهر العدالة في الدولة من خلال التناسب الهندسي بين الطبقات المختلفة عندما يضطلع كل قسم من المجتمع بمهمته ويتعاون في توحيد النظام العام.[2]وهذا يبين لنا أن المفكرين اليونانيين اشتهروا بدراسة الفلسفة السياسية بصفة عامة ونشأة الدولة فيها بصفة خاصة وسوف نأخذ أرسطو كنموذج لهذه الدراسة.

يعتبر أرسطو Aristote (374–322) *الفيلسوف السياسي الكبير، حيث حاول تحليل الدساتير اليونانية والتعرف على أنظمة الحكم في كل الدويلات.

فهو يرى أن الدولة لا تعدو أن تكون كائنا عضويا من صنع الطبيعة يكتشفه الإنسان بالعقل؛ بل إنها العنصر الأول الذي تفرضه الطبيعة لأن الكل يسبق الجزء، وما المجتمعات الجزئية التي تحتويها الدولة كالمجتمعات المنزلية والأسرة والقبائل، وكذلك الأفراد إلا أعضاء في ذلك الكائن العام يخضعون له ويعتبر أرسطو فكرة الغائية في تفسيره لأصل المجتمع ونشأة الدولة، ومؤدى هذه الفكرة "إن لكل مخلوق غاية وغايته تحدد طبيعته"، وغاية الإنسان هي إشباع سائر حاجاته.[3]

---

[1]-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- فضل الله إسماعيل، **الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث** (ط1، مصر، بستان المعرفة للنشر والتوزيع 2001) ص ص 11-12.

[3]-موريس فرادوار، **موسوعة مشاهير العالم**، (ط1؛ بيروت: دار الصداقة العربية، 2002)، ج5، ص8.

***أرسطو: Aristote (374-322)** ولد في أسطا غيرا، وهو من أعظم نوابغ النظر العقلي في تاريخ الفكر اليوناني، في عام 367ق م ذهب إلى أثينا للتعلم في أكاديمية أفلاطون، ولزم الأكاديمية عشرين سنة حتى موت أفلاطون، وفي عام 343ق م أصبح معلم الاسكندر، وعاد إلى أثينا لما بلغ 50عاما وأنشأ مدرسة في ملعب رياضي وتوفي في خليقس عام 322ق م.

ويبين أرسطو أن الإنسان خلق من أجل سد رغباته وعند قيامه بها يعني قيام بعمل لدولته أو مجتمعه ولكنه يبقى مخلوق ناقص لا يستطيع أن يشبع كافة حاجاته بمفرده، وبالتالي فلابد له من التعاون مع بني جنسه.

ويقول أرسطو في هذا الصدد أن "الإنسان من طبعه حيوان مدني"[1] ويعتبر في هذه الحالة أن الإنسان هو النواة الأولى لتكوين الأسرة، وهو يتميز عن غيره من الحيوانات لامتلاكه لملكة العقل والنطق الذي يجعله يميز بين الخير والشر، وبما أن الإنسان حيوان سياسي فهو اجتماعي بالطبع يعيش في جماعة تبدأ بالأسرة؛ لأنها هي الخلية الأولى في بناء المجتمع، وقد استهدف الإنسان بها سائر الحاجات الإنسانية، ثم إن رغبة الإنسان في تحقيق حياة أسمى دفعته إلى التجمع أكثر فتجمعت الأسر معاً لتشكل القرية، ثم أراد الإنسان الأفضل، فتجمعت عدة قرى ونشأت المدينة أو الدولة ويقول أرسطو هذا أمر طبيعي؛ ويؤكد في هذا الصدد " لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد "[2]. وإذا كانت غاية الأسرة هو الاجتماع وهذا التجمع لا يتم إلا إذا كان هناك علاقات تربط أفراد المجتمع ويكون لها عادات وتقاليد وقوانين متفق عليها ويكون هدفها الأسمى هو حفظ النظام من خلال تحقيق العدالة والفضيلة.

واعتبر أرسطو الأسرة هي غايته الأساسية في بناء الدولة وبما أن الأسرة هي جزء من الدولة؛ وهذا يعني أن الدولة أسمى من الفرد والعائلة والمدينة، لأنها تمثل الكل والكل أسمى من الجزء، كما نجد أن أرسطو قام بدراسة هذه المراحل في تكوين الدولة من خلال ربط علاقة الدولة بالحرب والسلم.

1-الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمدينة:

رفض أرسطو شيوعية أفلاطون وقال بأن إلغاء الملكية الخاصة يقضي على الحافز لدى المتفوقين من الناس، فالناس عادة لا يهتمون إلا بما يملكون، كذلك فإن أرسطو رفض فكرة أفلاطون القائلة بإلغاء نظام الأسرة كذلك فقد طالب أرسطو بتحقيق العدل الاجتماعي بهدف تلاقي المنازعات الداخلية.

---

[1]-أرسطو: **السياسات**، تر: الأب أوغسطينس، (دط؛ بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية،1957)، ص 9.

[2]- عبد المجيد عمراني، **محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي**، (ط1؛ الجزائر: منشورات الحبر،2008)، ص.31.

وبالنسبة للطبقات قال بأن طبقة المواطنين هي التي تمتاز بالتشريف السياسي؛ وهي القادرة على الحكم، أما الطبقات العاملة والحرفية فهي غير مؤهلة للاشتراك في الحكم حيث إن الطبيعة قد أهلتها فقط لتلقي الأوامر.

2-وظائف الدولة:

يتمثل هدف الدولة الرئيسي في ترقية مواطنيها وبالتالي فواجبها الأساسي هو التعليم، الذي من شأنه تحويل الأفراد إلى مواطنين صالحين من خلال رفع مستواهم الثقافي والخلقي وتعليمهم العادات الحسنة[1]، وميز بين الدولة (جموع المواطنين) والحكومة (من يتولون إصدار الأوامر).

ويعرف أرسطو الدستور: هو المنظم لجميع الوظائف بالدولة وخصوصا السياسية وقسم السلطات إلى ثلاث سلطات رئيسية (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، كما نادى بفصل السلطات.

3-أنواع الحكومات (تصنيف الحكومات عند أرسطو):

استند أرسطو في تصنيفه للحكومات إلى معيارين أحدهما كمي والآخر كيفي: حسب المعيار الكمي قسم الحكومات إلى حكومات فرد وحكومات قلة وحكومات كثرة، ثم وضع ثلاثة معايير كيفية للحكم على الحكومات من حيث صلاحها وهي الالتزام بالقانون وتحقيق العدالة واستهداف الصالح العام، وطبقا لهذه المعايير صنف الحكومات، فبالنسبة لحكومة الفرد إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالملكية، أما إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة وتعرف بحكومة الطغيان (أو الاستبداد).

وبالنسبة لحكومات القلة إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالأرستقراطية، أما إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة.[2]

[1]- مصطفى فاضل كريم الخفاجي، **فلسفة القانون عند أرسطو**، (مج3، دم ن، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، دسن)، ص302.

[2] -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وأما حكومات الكثرة إذا التزمت بالقوانين وحققت العدالة، واستهدفت الصالح العام تكون حكومة صالحة وتعرف بالديمقراطية (أو الجمهورية)، أما إذا لم تلتزم بالقوانين، وشاع الظلم في ظل حكمها، واستهدفت مصالح شخصية تكون حكومة فاسدة وتعرف بالديماغوجية (الغوغاء أو الفوضى).

وأفضل أشكال الحكومات عند أرسطو هي الحكومة الدستورية القائمة على سيادة القانون؛ فهي أفضل من الحكومة المطلقة حتى لو كانت مستنيرة يقوم عليها الفلاسفة، وسلطة الحاكم الدستوري تخلق علاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي أسمى من علاقة السيد والعبد كما نادى باشتراك جميع المواطنين في إصدار القوانين؛ لأن الحكمة الجماعية للشعب أفضل من حكمة أعقل وأفضل المشرعين، وإن القانون يتسم بالموضوعية لأنه العقل المجرد عن الهوى.[1]

ونجد أن أرسطو يشعر أن علم السياسة شيء عملي علاجي وكانت فلسفته مستمدة من اليونان وموجهة إلى اليونان.[2]

ومن خلال هذا يتضح لنا أن السياسة عند اليونان تهتم بفكرة أن الدولة هيئة أخلاقية تسعى إلى الفضيلة، وتتضمن فكرة عن علاقة الدولة بالفرد؛ لأن الدولة اليونانية لا تميز بين القانون المدني والقانون الأخلاقي[3]، كما أن الدولة اليونانية كان هدفها الأسمى هو تحقيق الدولة التي تسير وفق قوانين مضبوطة وغايتها هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولقد اتسمت الدولة اليونانية بعدة خصائص:

1-اعتمدت على نظرية المعرفة والفضيلة الأخلاقية في الحضارة اليونانية.

2-غاية هذا الفكر الوحيدة هي بناء المدينة الفاضلة التي تحقق السعادة للمواطنين.

3-مال الفكر اليوناني في معظم الأحيان إلى الخيال وقيم عالم الروح والابتعاد عن الواقع ودار حول ما يجب أن يكون لا ما هو كائن وبالتالي كان بعيدا عن الواقع.

وهذا ما جعلنا نتساءل: ما هو مفهوم الدولة في النظرية التيوقراطية؟

---

[1]- أرنست باكر، المرجع السابق، ص34.

[2]- فضل الله إسماعيل، المرجع السابق، ص20.

[3]- مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص303

المبحث الثانـي: مفهوم الدولة التيوقراطية:

نشأت الدولة بعد تطور اجتماعي وسياسي وتاريخي واقتصادي طويل، وقد اختلفت وجهات النظر في شأنها وتكوينها فمن الكتاب من يرى أن هذا التطور منبعه العائلة، كون أن العائلات قد اجتمعت واتحدت مكونة القبائل، ثم المدينة ثم اتحدت تلك المدن مكونة الأقاليم أو المقاطعات ثم انضمت الأقاليم مكونة بذلك الدولة.

وقد تنقسم الدولة بعد تكوينها إلى عدة دول أو دويلات نتيجة ثورة داخلية أو حرب أهلية أو حرب خارجية، كما قد يتم ذلك بالاتفاق لتتكون بذلك دولة موحدة، وكلمة دولة لاتينية وتعني الحالة المستقرة غير أن الكلمة أفادت مدلولا سياسيا آخر في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف بالجمهورية (أفلاطون).

ولقد عرفت السياسية المسيحية انقلاب في الرؤى حيث "سان بول" يعارض الحكمة داخل هذا العالم وخاصة التأمل أو التفكير اليوناني، فالحكمة الحقيقية هي الحكمة الغامضة، والحقيقة لله يرتبط بشكل مبكر بما هو قلب التعليم المسيحي العمل الخارق لتجسيد المسيح أي حكمة الله تجسدت في شخص المسيح.[1] ولقد عرف المجتمع الوسيط الرفض التام لارتباط الفلسفة بالدين؛ لأنها تعتبر محرفة له، وبعد اجتهاد العديد من الفلاسفة في ربط العلاقة بين الفلسفة والدين مثل توما الاكويني وكذلك الإنحلالات التي عرفتها الكنيسة ومع ذلك قامت المسيحية بسرعة استقبال الفلسفة اليونانية والبحث الفلسفي، فالعصور الوسطى عرفت بحثا واسعا للفلسفة السياسية، ولكن تحت رقابة الكنيسة والعقل(الفلسفة) واحتفظ بمكانة ثانية أو مساعدة أي أنه يخدم الدين ولكنه مع ذلك بدأ يعرف استقلاليته.

وتعرف على أنها: توجد من أجل الحياة الخيرة وتكمن الحياة الخيرة في الاهتمام بالنشاط الذي يصبح إنسانا حرا في ممارسة فضائل النفس العملي.

وفيما يخص النظريات التي قيلت في النشأة التاريخية للدولة فسنذكر نظرية الدولة التيوقراطية؛ إذا بحثنا عن الجانب الزمني لهذه الدولة، فنجد أنها فتحت بصدد دراسة تاريخية تكون بصدد دولة عند حدوث انقسام في الجماعة إلى حكام ومحكومين، وإذا انطلقنا من هذا التعريف للدولة فهي ظاهرة قديمة جدا، ويتم هذا الانقسام إلى حكام ومحكومين على أساس قانوني.

[1]- صلاح علي نيوف، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، (د ط، د م ن، دس ن)، ج1، ص33.

وتتأسس النظرية التيوقراطية على أساس إلهي فقيل إن السلطة مصدرها الله يختار من يشاء لممارستها، ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر علوي هو الله؛ بمعنى أن الحاكم هو رسول من الله الذي يتلقى الأوامر ثم يأمر بها رعياه.

مفهومُ الدولةِ الدينية: تتلخصُ النظريات التي تبنى عليها مصطلح الدولة المدنية "التيوقراطية" إلى ثلاثِ نظريَّات:

النظرية الأولى: نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:

الحاكم هو الله بذاته وجدت هذه النظرية تطبيقها في الحضارة الفرعونية، كل نظرية تعبّر عن مرحلة معينة من تطوّر البشر، مثل المدنيات القديمة عموما في مصر وفارس وفي الهند وفي الصين على أساس هذه النظرية فكان فراعنة مصر وملوك الشرق الأوسط أو أباطرة الفرس وملوك الهند والصين ينظر إليهم باعتبارهم آلهة، وتعتبر هذه النظرية أن ترتب على هذا التكيف الإلهي لطبيعة الحاكم أن سلطان الملوك الآلهة كان سلطانا مطلقا لأحد له، ولا يجوز مناقشته.

النظرية الثانية: نظرية الحق الإلهي المباشر: التفويض الإلهي:

الحاكم ليس الإله بل هو بشر، لكن الله هو الذي يختار الحاكم من بين أفراد البشر، هناك تفسيرين: هناك من يربط هذه النظرية مع ظهور المسيحية أي صراع بين السلطتين الدينية (الكنيسة) والسلطة الزمنية أو السياسية (الحاكم).[1]

ورفضت هذه النظرية التكييف غير البشري للحاكم وتقدمت الإنسانية في هذه الخطوة، كان الحاكم فيها إنسان كبقية البشر، إلا أن الله يصطفيه ويودعه السلطة لأن الله يستمد سلطته من الله مباشرة، دون تدخل إرادة أخرى في اختياره.

النظرية الثالثة: نظرية الحق الإلهي غير المباشر: وتقر هذه النظرية أن مصدر السلطة الله؛ ولكنه لا يسلمها له مباشرة بل أن الله يرتب الحوادث حتى يختار الحاكم، هناك من ربط هذا التفسير مع تطوّر الصراع بين القيصر والكنيسة.

[1]- حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية** (د ط؛ دمشق: مدارس القانون العام، د س ن) ص 12.

والسلطة ليست للبشر، الحاكم لا يسأل أمام المحكومين بل أمام الله، هذه النظرية تكرس مبدأ الاستبداد والديكتاتورية.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن مصدر السلطة هو المصدر الإلهي [1]من خلال هذا القول فإن هذه النظرية ترجع مصدر الحكم إلى الإله هو الحاكم الأوحد، ويكون قانونه الإلهي هو مصدر كل تشريع وكل قانون آخر والقانون الإلهي هو القانون السامي الخالد؛ لأن مصدره غير قابل للشك وهي قوانين عادلة ناتجة من شخص عادل، ويكون الإنسان في هذه الحالة مجرد خليفة له وبذلك يكون الإله قد جوز تحكيم البشر فالقانون من عنده وحده، وترى الدولة الدينية أي التيوقراطية أن يكون الشعب تحت وصاية الله.

وهذا يعني أن الحكم الديني يستند إلى أفكار مطلقة وشمولية يحاول تفسير كل شيء، بماضيه وحاضره ومستقبله ويرى أن "الدين هو الحل" الأمثل لتسيير شؤون العالم، لذا فلا مكان للأفكار الأخرى القيام بهذه المهمة.

وبناءا على ما جاء في مفهوم الدولة الثيوقراطية وربطها بالسلطة الإلهية، وهذا ما جعل الفكر الحديث يسعى إلى تجاوز هذه الأفكار وبناء دولة جديدة تقوم على أسس جديدة ولقد ساهم في ذلك العديد من العوامل، وهذا ما جعلنا نتساءل: ما هي أهم العوامل التي ساهمت في بروز الدولة بمفهومها الحديث؟

[1]-عبد الوهاب بن خليف، **المدخل إلى علم السياسية** (د ط؛ الجزائر: دار قرطبة للنشر, 2010) ص 44.

المبحث الثالث: العوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث (حركة النهضة، حركة الاصلاح الديني، حركة الإصلاح السياسي).

إذا كان تاريخ الفكر البشري سلسلة متصلة الحلقات يؤثر فيها السابق على اللاحق، وإن حاضر كل أمة ما هو إلا امتدادا لماضيها، فإن حركة التنوير التي عرفتها أوروبا ما هي إلا امتدادا لما سبقها من الفكر اليوناني والروماني، وهذه الحركة التنويرية قد أخذت كثيرا من الفكر الإغريقي بعد أن قامت بإحيائه وترجمته، وهذا ما جعل الفكر الإنساني الحديث يتناول دراسة أفكار قديمة كانت سائدة من قبل ويعطي لها مفاهيم جديدة وفق حاجاته ومتطلبات عصره.[1]

والفكر الحديث بوصفه فكرا يتسم بالشمول والإبداع والحرية، فلقد تناول دراسة العديد من المجالات بما فيها المجال السياسي، ولعل هذا ما أدى إلى ظهور فكر سياسي حديث، والذي عملت الاستنارة الأوروبية على ظهوره، كما أن لها تأثير بالغ في هذا الفكر السياسي الحديث ولعل ذلك ما أدى إلى ظهور مفهوم حديث للدولة، التي تحدث عنها الإغريق واليونان أمثال (سقراط، أفلاطون، أرسطو)، وتحدثت عنها العصور الوسطى التي جعلت الكنيسة تمثل السلطة المطلقة للدولة، ثم جاء الحديث عنها في العصر الحديث والتي ظهرت بمفهوم جديد وذلك باستقلالها عن الكنيسة وأخذها سلطة جديدة تسير شؤونها.

وإضافة إلى التأثير الذي أحدثته حركة التنوير الأوروبية في مفهوم الدولة هناك عوامل عدة كانت سائدة أنداك ساعدت على بروز الدولة بمفهومها الحديث، بداية بحركة النهضة التي كان لها أثر في تغيير منحنى الفكر السياسي، وثانيا حركة الإصلاح الديني التي شهدتها أوروبا خلال القرنين 15و16 والتي عملت على قلب الموازين في شتى المجالات الدينية والفكرية والسياسية...وأخيرا حركة الإصلاح السياسي التي كانت تدعوا إلى إعادة بناء الدولة وفق مقتضيات العقل. وهذا ما جعلنا نتساءل: كيف ساهمت هذه العوامل (حركة النهضة، حركة الإصلاح الديني، حركة الإصلاح السياسي) في بروز الدولة بالمفهوم الحديث؟

1/حركة النهضة:

يعتبر عصر النهضة من أهم المراحل التاريخية التي مهدت للفكر السياسي الحديث بجميع نواحيه وتطبيقاته، ولقد ظهر في هذا العصر العديد من المبادئ التي لا تزال الإنسانية تبحث فيها وتطبيقها إلى

[1] -فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 5-6.

المبحث الثالث ـــــــــــالعوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث

حد الآن، كما جاء في مرحلة النهضة العديد من الأفكار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانون والتي ساعدت في تقدم المدينة واتساع نطاق الإنتاج.

وبمجيء عصر النهضة بعد العصور الوسطى كان بشكل حتمي أو منطقي، فمنذ ذلك العصر راحت أوروبا تتفوق بشكل حاسم ولا مرجع عنه على بقية النطاقات الحضارية الأخرى، وإذا رجعنا إلى تحديد بداية عصر النهضة فإن هناك الكثيرين يطابقون بين عصر النهضة والقرن 16،[1] وهناك من يعتبر أن عصر النهضة هو العصر الذي بين القرنين 15 و16وهو عصر جديد ولكن فيه شيء غير قليل من القديم.

ولكن في الواقع إن عصر النهضة ابتدأ منذ النصف الثاني من القرن 14 واستمر حتى بداية القرن17 أي حتى ظهور ديكارت والثورة الغاليلية، بعدئذ بدأت الحداثة الفعلية، وهذا يعني أنه استمر حوالي ثلاثة قرون ولكنه بلغ أوجه في القرن 16، وهو يمثل مرحلة انتقالية مترجرجة بين العصور الوسطى وعصور الحداثة.[2]

وعصر النهضة: يمثل حركة فكرية نشأت أولا في إيطاليا في القرن14 ويتسم بالاهتمام بالأدب والفن الكلاسيكي والنشاط الذهني (العقلي) والفردي وأهم خصائص عصر النهضة الأوروبية؛ هو التحرر من سلطان الكنيسة ورجال الدين ومن قواعد الأخلاق المتفق عليها ومن الفلسفة المدرسية التي أتت بها العصور الوسطى، وكان قبل عصر النهضة سلطان الكنيسة طاغيا ويوجد نوعان من السلطة وهما:

1-السلطة المدنية: التي تتمثل في الحكومة القائمة.

2-السلطة الدينية: التي تتمثل في البابا.

وكان البابا يتدخل في شؤون الملك ورؤساء الحكومات، ولذلك دعت حركة النهضة إلى التحرر من سلطة الكنيسة ومن سلطة الفلسفة المدرسية.[3]

بهذا التعريف لعصر النهضة يتضح أن هذه الحركة اهتمت بكل مجالات الحياة، كما عملت على تغيير كل ما كان يحمله الفكر الأوروبي تغييرا جذريا، لكن في الحقيقة كانت هناك اتجاهات قد ظلت

---

[1]- هاشم صالح: **مدخل الي التنوير الأوروبي،** (ط1؛ بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،2005) ص 69.

[2]- -هاشم صالح، المرجع نفسه، ص 69.

[3]- إبراهيم مصطفى إبراهيم: **الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم،** (د ط؛ الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر،2001) ص46.

المبحث الثالث ـــــــــــالعوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث

تحافظ على أفكارها ولم تحدث أي تغيير بل بقيت متمسكة بتلك الأفكار القديمة، وهناك اتجاهات أخرى غيرت جزء من أفكارها القديمة وواكبت التجديد وحافظت على الجزء الآخر من أفكارها.

وفي القرنين15 و16 حصلت ثلاثة أنواع من الأحداث الجسام التي أدت إلى قلب الحياة الأوروبية في العمق كما أدت إلى خلق فكر جديد ورؤية جديدة للعالم وأولى هذه الأحداث الجسام هي:

1-الإكتشافات البشرية والجغرافية الكبرى التي قام بها الإسبان والبرتغاليون والتي أدت إلى ازدهار الحياة الاقتصادية في أوروبا.

2-تطور النزعة الإنسانية وانتشارها في مختلف أنحاء أوروبا بفضل اختراع آلة الطباعة.

3-الإصلاح الديني الذي كان الجميع ينتظرونه بفارغ الصبر من دون أن يعرفوا كيف سيحصل.[1]

ونتيجة لهذه الأحداث التي عرفتها أوروبا عرف عصر النهضة تحولات هامة على مستوى السلطة ولكن عصر النهضة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها، كان قد فرض تنظيم جديدا للسلطة السياسية، وظهر فيه تنظيمات سياسية التي تكشف في الحقيقة عن نزوع واضح لتكوين الدولة بمفهومها الحديث، وسوف تتهيأ إمكانية تكوين هذه الدولة بشكل أفضل يحل مفهومها العام ويشيع في جميع المجالات ليتوارى وراءه كل ما هو خاص مرتبط بشخص الملك.

كما يعتبر قيام الدولة بمفهومها الحديث هو الذي يحظى باهتمام المفكرين في عصر النهضة وأفضل الأفكار السياسية تلك التي جاءت عن مثل هذا الاهتمام، واعتبارا من عصر النهضة تطورت الدولة باتجاه آخر، كما مكن لها الظهور بمظهر المؤسسة الوضعية.

والدولة الوضعية تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

1-دولة مركزية: حيث أن الإدارة والجيش وفرض الضرائب تتمتع جميعها بالطابع المركزي.

2-دولة قومية: فهي حريصة على سياستها سواء تعلق الأمر بالسيادة داخل الدولة أو السيادة خارج الدولة.

---

[1]-هاشم صالح: المرجع السابق، ص69.

المبحث الثالث ـــــــــــالعوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث

وبهاتين الخاصيتين للدولة الوضعية كانت قد تمتعت بوجود فعلي في أوروبا ابتداء من عصر النهضة. ويمكن القول إن الدولة الفرنسية والدولة الإسبانية والدولة الإنجليزية والدولة الهولندية تقدم نماذج أكيدة لوجود مثل هذه الدولة.

وترتب عن حركة النهضة العديد من النتائج نذكر منها:

1-ساعدت حركة النهضة على نمو الآداب القومية في إيطاليا وأوروبا وقدمت أمثلة رفيعة من الذوق الأدبي، تسمو عن تلك الخيالات التي سادت العصور الوسطى.

2-ساعدت حركة النهضة على تشكيل روح جديدة تمارس التجديد والابتكار في سائر المجالات السياسية والأدبية والعلمية والاقتصادية.

3-تميز هذا العصر بظهور وتفجر حركة الاصلاح الديني على يد لوثر وميلا نشون وزنجلي وكالفن، وما نجم عن هذه الحركة من ظهور البروتستانتية كطائفة منشقة عن طائفة الكاثوليك الرومان.

4-زودت حركة النهضة الثقافة الإنسانية بمفاهيم جديدة للحياة وللعالم.[1]

5-تحرير الرجال المتعلمين من ضيق أفق ثقافة العصور الوسطى وتقويض النظام المدرسي الصارم والتحرر من سلطة الكنيسة وسلطة الفلسفة المدرسية. [2]

6-ساعدت حركة النهضة على الإصلاح الديني وتأثيره على النظريات السياسية.

7-زودت النهضة الحركة العلمية والثقافية للإنسان بمفاهيم جديدة كمناهج البحث الرياضي التجريبي في الطبيعة وكذلك التفسير الحتمي للواقع.

8-تميزت حركة النهضة بالهجوم العنيف على الدين المسيحي والأخلاق وفصلهما عن السياسة والفلسفة وهذا على يد مكيافيللي وجان بودان، كما ساعدت على حرية الفكر وممارسة التجديد والابتكار والإبداع في مختلف المجالات.

---

[1] موزة احمد راشد العبار، **البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وابن تيمية**، دراسة تحليلية نقدية في الفلسفة السياسية (القاهرة، رسالة مقدمة درجة الماجستير في الفلسفة، جامعة الإسكندرية,2000)، ص ص291-292.

[2] برتراندرسل: **تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة**، تر: محمد فتحي الشنيطي (د ط؛ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977) ج3، ص ص19-22.

ومن هذه النتائج نصل إلى أن عصر النهضة لا يقف عند أحداث هذه النتائج؛ وإنما تمتد إلى تحقيق أكثر من ذلك، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وما عرفته هذه المجالات من تطور وازدهار لم تشهده من قبل، إضافة لازدهار التجارة ورواج الصناعة وتوسيع حركة الاكتشافات الجغرافية التي ظهرت في تلك الفترة.

وهذه الحركة النهضوية التي عرفتها أوروبا مثلت مرحلة انتقالية من العصور السكولائية القديمة إلى العصور الحديثة، وهي بمثابة مرحلة تحرر للفكر الأوروبي من القيود التي كانت سائدة من قبل في العصور القديمة، وأن هذه الحركة النهضوية قد مست كل المجالات، كالمجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعلمي والأدبي وغيرها من المجالات.

وبعد حركة النهضة وما عملته من تغيير على المستوى السياسي وما أحدثته من تغيرات جدرية وذلك من خلال الأفكار التي حملتها وخاصة ثورتها على ما كان سائدا في العصور الوسطى، تأتي حركة الإصلاح الديني فكيف ساهمت هذه الأخيرة في تغيير الفكر السياسي؟

2-حركة الإصلاح الديني:

ذكرنا سابقا أن أول خاصية حضارية ظهرت في أوروبا في أعقاب العصر الوسيط وقبيل نشأة الفلسفة الحديثة كانت حركة النهضة الأوربية التي بدأت في إيطاليا ثم انتشرت دعواها في سائر الدول الأوروبية.

أما ثاني هذه الحركات في تلك الفترة هي حركة الإصلاح الديني تلك الحركة التي بفضلها ظهرت الديانة أو المذهب البروتستانتي، حيث ظهرت هذه الحركة أولا في ألمانيا على يد مارتن لوثر **martin Luther**(1483-1546) *، وفي إنجلترا قادها اللورد جون كالفن ولعل الحركة في إنجلترا كانت امتداد لنظيرتها في ألمانيا.[1]

[1]- إبراهيم مصطفى إبراهيم: المرجع السابق، ص54

*** مارتن لوثر martin Luther(1483-1546)** مصلح ديني ألماني ومؤسس البروتستانتية، ولد في آيسليبن في 1483 وتوفي في نفس المدينة في 18 شباط 1546، تلقى تعليمه في ماغدبورغ وآيزناخ، نال على شهادة البكالوريوس في الآداب العامة من جامعة إرفورت سنة 1502 ثم الماجستير في الفنون الحرة عام 1503 ودرس القانون، وانتسب الى رهبانية القديس أوغسطينوس في 17تموز1505، حصل على درجة البكالوريوس في الكتاب المقدس سنة 1509وعين مدرسا للاهوت وبعد نيله شهادة الدكتوراه في الكتاب المقدس حصل سنة 1512 على كرسي الكتاب المقدس في جامعة فيتنبرغ الناشئة.

المبحث الثالث ـــــــــــالعوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث

فحركة الإصلاح الديني تعتمد على ثلاثة أمور:

أولها: تبسيط العقيدة المسيحية بمجموعها، مع تشديد على نظرية الخلاص واعتبارها الدعامة الأساسية.

ثانيا: تعتمد على التشديد الفردي على الخلاص واعتباره علاقة مباشرة بين النفس وخالقها واعتبار الدين امرا شخصيا داخليا عميقا.

ثالثا: تعتمد على ما يترتب على الأمرين السابقين من إهمال لنظام الطقوس الدينية الذي عرفه كنيسة العصور الوسطى وما رافقه من تسلسل في مراتب الكهنة.

ولقد أثرت حركة الإصلاح الديني في تاريخ الدول القومية، كما تميزت الدعوة في حركة الإصلاح الديني في مطالبتها بالحد من سلطة الحاكم وتقييدها وتخويل الشعب للثورة، وتأكيد دعوى الحرية ومبدأ التسامح الديني في الدولة وعلمنتها، ومهدت الطريق لظهور فلسفات العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو وغيرهم. [1]

ولقد اضطلع بحركة الإصلاح الديني فريقان:

الأول: كان على رأسه لوثر **martin Luther**(1483-1546).

الثاني: كان على رأسه كالفن* **jean Calvin (1509-1564)**.

1-الإصلاح الديني عند لوثر:

مفكر ألماني وزعيم حركة الإصلاح الديني ويعتبر من أهم رواد الإصلاح الديني البروتستانتي، أسس لوثر هذا المذهب بعد اكتشافه أن المشاكل السياسية ليس من تجارب شخصية، وبذلك هاجم بشدة الكنيسة الكاثوليكية وأسس مذهبه، وهو كحركة احتجاجية على الأوضاع السائدة، وأثر مذهب لوثر في الحياة الروحية للإنسان خاصة في ألمانيا.[2]

***جون كالفن: jean Calvin(1509-1564)** ولد في نوايون بفرنسا، أرسل في 14 من العمر الى باريس للدراسة، ودرس أولا على ماتوران كورديبه أحد مؤسسي علم التربية الحديث ثم انتقل الى معهد مونتيفو، وفي عام 1529 حصل على درجة الأستاذية في الفنون ومات في جنيف 27آيار1564.

[1]- عبد الحكيم العبد: **الفكر السياسي الغربي والقومية المحافظة في الشرق**، (ط2؛ د م ن: طبعة الكترونية مزيدة ومنقحة ،2006)، ص52.

[2]-نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، (ط2؛ الجزائر: دار الامة،2009) ص288.

إذ قال لوثر بعدم إمكانية وجود كنيسة دولة، وذلك لأن وجود مثل هذه الكنيسة تتيح للدولة إمكانية التدخل في الأمور المتعلقة بالروح، وكما أعطى الحكومة المدنية صفة إلهية.[1]

والواضح أن لوثر يؤكد أن المجتمع الديني يتميز في أنه بطبيعته يتعارض مع الدولة، كما أنه يتميز بطبيعته غير منظم وغير استبدادي.

ومن خلال ذلك نجد أن لوثر يرى أن الدولة لا يجب أن تستخدم سلطتها للتدخل في تعاليم الكنيسة وإقرار قوانين النفس، وهنا يظهر رأي لوثر القائل بأنه على الدولة ألا تفرض مذاهب كاثوليكية. [2]

في حين نجد أن لوثر قد أسس في ألمانيا ما يشبه الكنيسة الكاثوليكية أي لا مانع لديه من أن يكون الملك رئيسا للكنيسة البروتستانتية إذا كان هذا الملك بروتستانتيا، ورغم جهود لوثر إلا أنه حدث رد فعل لحركة لوثر إذ قامت حركة إصلاحية دينية جديدة مناوئة قادها جماعة من رجال الدين في فرنسا ثاروا على كنيسة روما وعلى حركة لوثر. [3]

وفي الأخير نقول إن لوثر آمن بالحرية الفردية في حين جند لوثر السلطة السياسية لإخضاع السلطة الدينية له وأنشأ الكنيسة القومية.

2-حركة الإصلاح الديني عند كالفن:

مفكر ديني فرنسي اهتم بحركة الإصلاح الديني، وأعطى لها صبغة قانونية ودعم المذهب البروتستانتي والإصلاح الديني وأصبح كمشروع ديني للكنيسة البروتستانتية.[4]

وأما دعوة الإصلاح الديني عند كالفن قد اتسعت واتسمت بالخطوة العلمية، وبشمول منزعها الإنساني وبين أثره في الموازنة بين سلطة الدولة ومجال العمل الديني؛ حيث أبقى على فكرة الفصل بين السلطتين وأقر بحق الناس في عدم طاعة الحاكم الظالم.

---

[1]- عبد الحكيم العبد: المرجع نفسه، ص 52.

[2]- ستيفن ديلو: **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبة (د ط؛ القاهرة: منتدى مكتبة الإسكندرية ،2000) ص141.

[3]- إبراهيم مصطفى إبراهيم: المرجع السابق، ص 54.

[4]-عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 89.

المبحث الثالث ـــــــــــالعوامل التي ساهمت في بروز الدولة بالمفهوم الحديث

وأقر كالفن أن الدولة ليس عليها مجرد حماية الممتلكات وحفظ السلام وتأمين العدالة فحسب ومن واجبها أن تتأكد من عدم انتهاك قانون الرب وتدنيسه. [1]

كما يضيف في ذلك أنه لا يجب إدماج الكنيسة والدولة في نظام واحد، بل لكل منهما عمل مستقل فالكنيسة تقوم بالأعمال الدينية الخاصة بها، والدولة تقوم بالمحافظة على النظام وحماية الملكية وتعميم القيم والدين.[2]

وبذلك نجد أن كالفن يطالب بفصل الكنيسة عن الدولة فصلا تاما ومنع الدولة في التدخل في شؤون الكنيسة، لكن رغم هذا الانقسام الذي حدث لحركة الإصلاح الديني لكنها لم تضعف بسبب انقسامها إلى تيارين. [3] ولقد حقق الإصلاح الديني البروتستانتي بزعامة لوثر وكالفن العديد من النتائج وذلك من خلال أفكارهما وآرائهما المناهضة للكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين من هذه النتائج:

1-إنشاء الكنائس اللوثرية التابعة للدولة والتي سيطرت عليها القوى السياسية.

2-القضاء على المؤسسات الدينية القديمة (الأديرة، المؤسسات الكنسية وإبطال القانون الكنيسي...)

3-اهتمام البروتستانتية بعلاقة الإنسان بالله وبالوسائل والظروف التي تمكن الإنسان من الوصول إلى السعادة الأبدية في العالم الآخر.[4]

وحركة الإصلاح الديني رغم انتشارها واتساعها؛ إلا أنها لم تمس بشيء الأسس الجوهرية للمسيحية وهذه الحركة بمضمونها تعبر عن نوع من التوفيق ما بين متطلبات عصر النهضة ومتطلبات العالم القديم عالم العصور الوسطى، وهي كانت بمثابة استجابة لمتطلبات عصر النهضة. ومع ذلك فإن حركة الإصلاح الديني تبقى متميزة في مضمونها عن كل هذه المحاولات التي نلاحظها لدى هذه الجماعات في أنها كانت قد قررت القطيعة مع الكنيسة البابوية ونجحت فعلا في مشروعها هذا بعد أن تهيأت الشروط اللازمة لذلك.

---

[1]- ستيفن ديلو: المرجع السابق، ص142.

[2]-نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 294.

[3]- عبد الحكيم العبد: المرجع السابق، ص 52.

[4]-نور الدين حاروش، المرجع نفسه، ص 295.

وهكذا فإن حركة الإصلاح الديني نتيجة حتمية ومنطقية لما حدث من تغيرات في الفكر الأوروبي في عصر النهضة، وهذا يعني أن حركة الإصلاح الديني تمثل ثورة فكرية في حقيقتها، وذلك بما أحدثته من تأثير بالغ في الفكر الأوروبي من الناحية الدينية. وهذا ما جعلنا نتساءل كيف ساهم الإصلاح السياسي في تغيير منحنى الفكر الأوروبي؟

3-حركة الإصلاح السياسي:

إن الفكر السياسي الأوروبي في القرن 17 جاء كمحاولة لتجاوز العصر الوسيط ولقد حاول المفكرين الأوروبيين قطيعة القرون الوسطى وصياغة نظام وأفكار سياسية جديدة مخالفة للنظام القديم الذي كان سائدا، وكما شهدت العقود الأولى من القرن 17 عملية تدريجية لتحرير الفلسفة السياسية من الارتباط باللاهوت، وحدث هذا التحرير نتيجة التراجع التدريجي للنفوذ الديني الذي حدث في هذا القرن وهذا ما أدى إلى تراجع نظرية الحق الإلهي التي استسلمت للنقد.

كما شهد هذا العصر تجديدا، وكان ميدانه الأفكار السياسية ونشوء مذهب جديد هو مذهب السلطة المطلقة والتي تؤكد على سيادة فرد واحد ملك سيادة. [1] وذلك ما أدى إلى ظهور نظريات سياسية ومفاهيم جديدة كمفهوم المجتمع المدني وفكرة المجتمع السياسي القائم على فكرة العقد.

وكان هذا الفكر السياسي الجديد يهتم بالأفكار والمفاهيم التي تبحث في الظواهر السياسية، وتحاول التعرف عليها ودراستها وتحليله التكوين مفهوم محدد لتلك الظواهر ومن أهم تلك الظواهر هي ظاهرة الدولة.[2]ومن هذا الاهتمام للبحث عن الدولة وكل ما يتعلق بها من أمور التنظيم واختيار الملك أو الأمير. إذ نجد أن مكيافيللي*"Niccola Bernardo Machiavel(1469-1527) يعتبر خير ممثل لعصر

[1]- جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر: راشد البراوي (ك 3؛ مصر: دار المعارف،1971) ص 343.

[2]- جوزيف شترايز، **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، تر: محمد عيتاني (ط1؛ بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1982) ص ص 105.

***نيقولا ميكيافيللي:(1469-1527)** ولد في مدينة فلورنسا بإيطاليا ولقد عاش (58 عاما) أطلق عليه اسم" لورنزو العظيم" كان أديبا وشاعرا مفطور او اهتم بالأدباء والفنانين وأهل العلم. سنة 1498 انتخب سكرتيرا للمستشارية الثانية لجمهورية فلورنسا واستمر في ذلك 13عاما. وعند عودة الجيش الفرنسي مرة أخرى الى فلورنسا نفي من مدينته، واعتمد على دخل بسيط من ممتلكاته اثناء حياته في منفاه. وكان في هذه الفترة يدون ملاحظات في كتاب صغير اسماه الأمير، ومن مؤلفاته: الأمير، المطارحات، أحاديث، فن الحرب، جدور تفاح الجن. وتوفي مكيافيللي عام 1527ودفن في سانتا كروس في فلورنسا.

النهضة وذلك بما ردده في كتابه الأمير عن سياسة الحكم الواقعية وكيف أن يلزم للحاكم أن يكون متحليا بصفات الحذر والقوة وأن يسلك في سبيل تحقيق أغراضه بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بقطع للنظر عن مجافاتها للفضيلة والأخلاق ما دامت توصل إلى الغاية المنشودة، وهنا يتضح أن الفلسفة السياسة عند مكيافيللي تخضع للمبدأ القائل "الغاية تبرر الوسيلة " يشير مكيافيللي من هذه القاعدة إلى دفاعه عن الحيلة وجعلها كوسيلة لخداع الأعداء والأقوياء وإقناع الشعب بأن الإنسان يفعل الصواب، وهذا ما جعله يبرر الوسيلة في حين نجد أن هذه الفكرة تسيطر سيطرة تامة على آرائه[1].

ولقد استطاع مكيافيللي إدراك خطر سير التطور السياسي في جميع أنحاء أوروبا خلال النصف الأخير من القرن 15 والثلث الأول من القرن 16، كما أدرك عقم النظم السائدة في أوروبا آنذاك، وذلك إما لضعف النظام نفسه، وإما لعدم الاستئثار بالسلطة بواسطة الأحكام لضعف شخصيتهم، وأما لتدخل بعض الاتجاهات الأخلاقية والدينية في مسار الدول.[2]

ولذلك قدم مكيافيللي من خلال فكره السياسي مجموعة من النصائح للأمير تتعلق بالسياسة الداخلية أي سياسة الأمير لرعاياه، وأخرى تتعلق بالسياسة الخارجية أي علاقة الأمير بأمراء الدول الأخرى، وهي كلها قائمة على الفصل بين السياسة والأخلاق.[3]

أما في علاقة الدين بالدولة فيقر ميكيافيللي بالفصل التام بينهما، ولكن ذلك لا يعني كراهيته للدين المسيحي ولكن لأن الدين هو وسيلة في يد الحاكم يسلطها على رؤوس المحكومين والدولة هي معطى وهي كائن والفرد تابع لهذه الدولة.[4]

ونستنتج مما سبق أنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي دون ذكر أول مفكر سياسي، والذي أقام نظرية سياسية تقوم على العقل، والذي حدد هدفه الأساسي من ذلك وهو تحقيق الأمن والوحدة الإيطالية، كما نصح كل الذين يرغبون في السمو والارتفاع في المناصب أن يلجأ إلى الحيلة ولهذا اعتبر الحيلة وسيلة للتبرير وجعل الغاية هي الأساس في الحكم على سلوك الانسان وتصرفاته.

---

[1]-نيقولا ميكيافيللي: **المطارحات**، تر: خيري حماد (ط 3؛ بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1982)، ص143.

[2]-موزة احمد راشد العبار، المرجع نفسه، ص 291-295.

[3]-نيقولا مكيافيللي، **الأمير**، تر: أكرم مؤمن (د ط، القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع،2004) ص 11.

[4]-نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 282.

وكما أن فلسفة مكيافيللي السياسية أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط السياسية، وذلك من خلال ما قدمه من أفكار وآراء ونصائح سياسية، ولقد استفاد من هذه الأفكار المكيافيللية الكثير من السياسيين أمثال نابليون وهتلر وموسيلين وغيرهم.

وأما الفلسفة السياسية عند مكيافيللي هي غاية في حد ذاتها، وعلى الحاكم أن يبتعد عن الأفكار السابقة ويهتم بالدولة وحريتها وينكر التشريع الإلهي والقانون الوضعي وشكل الحكومة.

وفي الأخير بعد التعرف على هذه العوامل السابقة الذكر نصل إلى مدى أهمية هذه العوامل وكيف ساهمت بشكل كبير في تغيير منحنى الفكر الأوروبي وظهور فلسفات جديدة وظهور دولة حديثة وبمفهوم جديد. وهذا ما جعلنا نتساءل: ما هو مفهوم الدولة الحديثة؟ وما هي أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة في نظر هوبز؟

الفصل الثاني: مفهوم المجتمع السياسي عند هوبز.

1-مفهوم الحالة الطبيعية وأهم نتائجها عند هوبز.

2-العقد الاجتماعي وأهم قواعده عند هوبز.

3-المجتمع السياسي عند هوبز.

المبحث الأول: مفهوم الحالة الطبيعية وأهم نتائجها عند هوبز

يعتبر الإنسان كائن اجتماعي؛ وذلك لامتلاكه غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه، لكن هوبز قابل هذه الفكرة بالرفض ويؤكد أن الإنسان ليس كائن اجتماعي، وأنه لا يملك القدرة على الاجتماع والتعاون مع بني جنسه.

وكما يعتقد هوبز[1]*Thomas Hobbes(1588-1679) أن الإنسان قبل انتقاله إلى المجتمع المنظم كان يعيش حالة طبيعية غير منظمة، وكان لابد عليه أن يمر بهذه المرحلة الطبيعية التي يكون فيها الكل في حرب ضد الكل، كما أن البشرية لا تستطيع أن تحقق ما وصلت إليه من تطور ورقي في شتى المجالات، إلا بعد حالة من التدهور والخوف والحرب وعدم الاستقرار التي عرفتها في الحالة الطبيعية.

وانطلاقا من هذه الحالة التي تصورها هوبز بنى نظريته عن الحالة الطبيعية للإنسان والتي أطلق عليها تسميات عدة منها: حالة الحرب، حالة الفطرة، الحالة البدائية. وهذا ما يجعلنا نتساءل: ماذا يقصد هوبز بحالة الطبيعة؟ وما هي أهم نتائجها؟

يطلق هوبز حالة الطبيعة على الحالة التي وجدت قبل أن يوجد المجتمع وسماها بحالة الطبيعة؛ لأن الإنسان في هذه الحالة لا تحركه سوى الاعتبارات الذاتية المتعلقة بأمنه وقوته، ولا أهمية بعد ذلك لسواه من البشر إلا بقدر ما يمس ذلك، ويضيف هوبز على أنها الحالة التي عاشها الناس قبل السياسة

***توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679)** فيلسوف غربي ولد في 5أبريل 1588 في ويست بورت المجاورة الى مدينة ماليسبوري في إنجلترا، وكانت ولادته قبل آوانه وذلك بسبب الخوف الذي أثار والدته ولذلك يقول في وصف نفسه " أنا والخوف توأمان" ويعتبر هوبز فيلسوف عقلاني وهو أحد كبار فلاسفة القرن 17 وكانت له اهتمامات كثيرة في الفلسفة السياسية والتاريخ والأخلاق والهندسة والرياضيات، ويعد من الفلاسفة المؤسسين للعقد الاجتماعي، ولقد اشتهر بأعماله في الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي، وترك العديد من الأعمال في مختلف المجالات ومن أهم هذه الأعمال "عناصر القانون السياسي" و" المواطن" de cive وكتاب التنين Léviathan، أما في المجال الفلسفي de corpore و de humaine و Elémenta philosophica، أما الأعمال التاريخية منها: the long parliament ولم ينشر أثناء حياته، وأما الكتب العلمية : كتاب في البصريات وكتاب في الرياضيات. وتوفي هوبز عن عمر يناهز 91سنة في 4ديسمبر 1679.

فكانوا يعيشون بدون حكومة مدنية وبدون سلطة عليا، والحالة الطبيعية توجد بين أسلاف كل الأشخاص الذين يعيشون الآن في مجتمع مدني.[1]

ومن خلال هذا العرض الأولي للحالة الطبيعية عند هوبز نجد أن هذه الحالة تصور الحالة التي كان يعيشها الإنسان قبل وجود أي نوع من النظم والقوانين، أو بعبارة أخرى هي المرحلة الطبيعية التي يمر بها الإنسان قبل الانتقال إلى المجتمع المدني المنظم.

كما ينطلق هوبز في عرض تصوره عن الحالة الطبيعية من الاعتقاد أن الإنسان فاسد بطبعه فالإنسان برأيه ذئب للإنسان، والمجتمع غير المنظم هو غابة يسودها حق الأقوى، أي قانون الذئاب ووصف هوبز الناس في هذه الحالة الطبيعية بالناس المشتتون هم " قوى تحركها الرغبة أين لا يحدها شيء، هم أحرار تماما وكليا، سوى العجز المادي الذي يمكنهم أن يصابوا به وهم يسعون لإشباع رغباتهم. وفي هذه الحالة يشعر الإنسان من حيث أنه آلة حسية بمشاعر يسودها الحسد والخوف "[2]

ومن هذه الفكرة يتبين أن هوبز يؤكد على عدائية الإنسان لأخيه الإنسان في ظل غياب القوانين التي تحكم الكل وتنظم تصرفاتهم ورغباتهم، وفي ظل هذه الحالة يكون الإنسان لا يملك غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه، وأن الحالة التي وجد عليها لم تكن فيها المساواة تامة بين الجميع، إذ كان القوي والذكي فقط من يتمتع بخيرات الطبيعة وامتيازها ولكن الضعيف لم يساويهم في هذه الخيرات والامتيازات لأنه لا يملك القوة.

كما يعود هوبز ويؤكد أن أصل هذه الحالة الطبيعية هو أن الإنسان ذئب للإنسان وأناني بطبعه لا يهتم إلا بما يوفره لنفسه ولو على حساب الآخرين، وأن الكل في حالة حرب ضد الكل من أجل المنافسة وحب المجد والبقاء وتحقيق اللذات، وكل واحد يسعى لأن يظفر من خيرات الأرض بما أهلته قوته لذلك من أجل البقاء والسيطرة على الآخرين، وإذا كان فاقدا للقوة يلجا إلى سبل أخرى كالحيلة والخداع والمكر

---

[1]-ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: محمود سيد أحمد، (د ط؛ القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ج1، ص 586.

[2]- عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة**، (ط2؛ بيروت: دار النضال للطباعة والنشروالتوزيع،1989)، ص201.

والإنسان في هذه الحالة له حق طبيعي يؤهله في استخدام كل الوسائل التي تحفظ له حياته وحريته الخاصة.[1]

ويضيف هوبز في وصف هذه الحالة الطبيعية أنها حالة فطرة بنظره؛ لأنها حالة حرب وفوضى وكما أنها تفتقر لوجود سلطة مدنية تنظم سلوكهم ولذلك وصف حالتهم بحالة حرب كل إنسان ضد كل إنسان، وحالة كهذه لا تتفق مع أي نوع من الحضارة، فلا وجود لصناعة وملاحة وفن وبناء وأدب بالإضافة إلى ذلك أنه لا يوجد في هذه الحالة مكان للخطأ والصواب ولا مكان للعدالة والجور مادامت قاعدة الحياة فيها هي : "لا يملك المرء إلا ما يستطيع الحصول عليه ويملكه ما دام يستطيع الاحتفاظ به"[2] ولذلك يقول: "فالحياة وحدية فقيرة بهيمية قصيرة وليس ثمة مفهوم للعدل أو الظلم حتى ولا للملكية ولا صناعة ولا مجتمع حتى "[3] و الإنسان يعيش في حالة من العزلة والتوحش، وأن الحياة بين المتوحشين تقترب في الحقيقة إلى هذه الحالة الطبيعية.

ويحدد هوبز أن هناك ثلاثة أسباب أساسية للتصادم والحرب في الحالة الطبيعية ويسميها بالعلل العظيمة الثلاث للنزاع بين الناس وهي كالآتي:

1-المنافسة:

يرى هوبز أن المنافسة تجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب، ويستخدم الناس العنف ليجعلوا أنفسهم سادة على الآخرين، في حين أن المنافسة تدفع الإنسان إلى الحرب من أجل الحفاظ على منافعهم الخاصة، وتكون الحرب هي وسيلة للقضاء على الطرف المنافس وبذلك تكون المنافسة هي وسيلة لإشعال الحرب والصراع. [4]

ويشير هوبز أن البشر في سعي دائم إلى الأمجاد والكرامات على غير حالة الكائنات الأخرى وبالتالي تظهر الرغبة والكره عن هذه القاعدة بين البشر، ومن ثم تظهر الحرب بينهم. وأن الإنسان منافس

[1]- إسماعيل زروخي، **دراسات في الفلسفة السياسية**، (ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2001)، ص ص 192-193.

[2]- جورج سباين، المرجع السابق، ص193.

[3]- جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصرالانوار2**، تر: ناجي الدراوشة، (ط1؛ سوريا: دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر،2010) ص 44.

[4]- احسان عبد الهادي النائب، **توماس هوبز وفلسفته السياسية**، (ط1؛ دم ن: مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2012)، ص ص 121-122.

للإنسان الآخر وهو يملك القدرة على ذلك لأنه مساو له من حيث الوسائل المتاحة.[1]من خلال هذا السبب أي من خلال تنافسهم فيما بينهم يسبب صراع وحرب بين الفرد والآخر.

2-عدم الثقة:

والسبب الثاني للصراع بين البشر في رأي هوبز هو عدم الثقة بين الأفراد فيما بينهم، وانتزاع هذه الثقة تكون من أجل الأمن والدفاع عن النفس وكذلك الخوف من أن يسلب الآخرين ما نملك،[2] وهذا يعني أن انعدام الثقة بين الأفراد يولد صراع وحرب بين الكل، وانعدام هذه الثقة تولدت من عدم اجتماع الأفراد فيما بينهم وانعدام تعاونهم ولو كان هناك اجتماع وتعاون ستكون هناك حتما ثقة بين الأفراد، وعدم وجود هذه الثقة بين الأفراد يؤدي إلى خلق نوع من الشك بين الأفراد وهذا ما يؤدي إلى خلق صراع وحرب فيما بينهم.

3-المجد والشهرة:

أن الإنسان دائما يسعى إلى البحث عن الشهرة والفخر، والمجد وسيلة من أجل السمعة وأمور تافهة.

ومن هذه الأسباب الثلاثة السابقة التي جعلها هوبز أسباب أساسية لنشوب الصراع بين الأفراد يتضح أن في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في الرهبة والخوف والصراع ويكونون في الحالة التي تسمى حربا وهي حرب بين الإنسان والآخر وحرب الجميع ضد الجميع وهذا حال لا يطاق.

وإضافة إلى تلك الأسباب السابقة الذكر هناك أسباب أخرى تؤدي إلى تغدية الصراع مادامت حالة الطبيعة تؤدي إلى صراع، بل إلى حرب دائمة بين الأفراد وهذه الأسباب أو العوامل كالآتي:

1 -المساواة في القدرة:

إذا كانت الطبيعة جعلت البشر متساوين من حيث قدراتهم الجسمية والذهنية، وبهذا تعد المساواة بين البشر سواء في القدرات البدنية أو العقلية من أعظم مصادر الصراع بينهم، أوهي المصدر الأول للنزاع المستمر بين الناس.

---

[1]- توماس هوبز، **اللفياثان -الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب (ط1؛ الامارات العربية المتحدة: دار الفارابي وهيئة ابوظبي للثقافة والتراث،2011) ص178.

[2]- ستيفن ديلو، المرجع السابق، ص 175.

2-المساواة في الأمل:

إذا كان الناس متساوين في قدراتهم البدنية والذهنية، فهذا يعني ألا أحد أقوى من الآخر في الجانبين معا بحيث يستطيع اخضاع الآخرين، وبهذه المساواة ذاتها تنشأ مساواة أخرى، وهي المساواة في الأمل وفي بلوغ الأهداف التي يرغبون في تحقيقها، وهذا يعني أنه سيكون لكل منهم مبررات متساوية مع الآخرين في أن يأمل في الحصول على الشيء الذي يرغب فيه وهكذا يشتد الصراع ويقوى.[1]

3-الأغراض المتضاربة:

إذا كانت الذات الواحدة متساوية مع غيرها في القدرات والأمل، وهي تسعى إلى غرض خارجي معين، وينشأ الصراع عن هذا الغرض المعين. [2]

وبهذه الأسباب تنشأ حالة صراع وحرب بين الإنسان وأخيه الإنسان وحالة يسودها الخوف بما تبث من رعب في قلوب الجميع، والإنسان لا يسعى إلا لتحقيق مصلحته الخاصة ومنفعته الشخصية، كما أن المساواة بين البشر في القدرات من أعظم مصادر الصراع أو هي المصدر الرئيسي للصراع وذلك لعدم وجود من يحسم الصراع في حالة الطبيعة. ومن هذه المساواة في القدرات البدنية والعقلية تنشأ مساواة أخرى وهي المساواة في الأمل في بلوغ الأهداف وفي هذه الحالة كيف يمكن أن تخمد الحرب.

بذلك يقر هوبز أن أهواء الإنسان الطبيعية تضاعف من تأثير المدمر وتجعل من حالة الطبيعة أمرا لا يطاق. [3]

وحالة الطبيعة لا تتوقف عند ذلك الصراع والحرب فقط؛ وإنما يترتب عنها العديد من النتائج الجسيمة التي تؤثر على الإنسان في حد ذاته كما تؤثر في علاقته مع أخيه الانسان كما تؤثر على مجتمعه وما يتعلق بعوامل قيامه.

---

[1]-امام عبد الفتاح امام، **الاخلاق والسياسة-دراسة في فلسفة الحكم** (د ط؛ القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2001) ص 270-271.

[2]-.المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- بيير فرانسوا مورو، **هوبز (فلسفة-علم –دين)**، تر: أسامة الحاج، (د ط؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993) ص 08.

ولعل أهم هذه النتائج للحالة الطبيعية هي كالأتي:

1-إنعدام التعاون بين الأفراد فيما بينهم وذلك بسبب غياب غريزة الاجتماع بين الإنسان وأخيه الإنسان وبدل التعاون والتآلف يكون التنافر والصراع بين أبناء الجنس الواحد.

2-إنعدام مقومات الحياة الأساسية ذاتها وذلك لأن الإنسان ليس وحيد في هذه الحياة وإنما كل فرد يصادف كل فرد منافس له ويعتبر بمثابة عدو له، ويقول هوبز في هذا الشأن: "ليس وحيدا فالفرد المساوي لكل فرد آخر، يجد كحد وعقبة في وجه حقه المطلق، الحق المطلق لكل فرد آخر وقدرته، وهو في حالة حرب افتراضية على الأقل مع كل فرد، وهكذا يصبح الكل في حالة حرب افتراضية على الأقل مع الكل وذلك نظرا لعدم وجود قوة قهرية توقف الكل عند حدهم وتلهمهم الشعور بخوف مفيد".[1]

3-انعدام المقومات الحضارية وذلك لعدم وجود صناعة ولا تجارة ولا علم ولا فن. ويقول هوبز في ذلك: "في مثل هذه الحالة لم يكن هناك مكان للعمل لأن ثمرته لم تكن أكيدة ومن ثم لم تفلح الأرض، ولم تكن هناك ملاحة أو استعمال للموارد التي قد تستورد بالبحر، ولم يكن هنالك بناء مريح ولا أدوات لتحريك الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة، ولم تكن هنالك معرفة على وجه الأرض ولا بيان عن الزمن، ولم تكن هنالك فنون ولا آداب أو مجتمع، وشر من هذا كله لم يكن هنالك سوى الخوف المستمر وخطر الموت العنيف وحياة الانسان وحيدة فقيرة دنيئة وحشية قصيرة".

4-انعدام الأمن والاستقرار وفي هذه الحالة يكون الانسان غير آمن على قوته وممتلكاته. ويقول هوبز في هذا الصدد: "يعيش في حالة من الذعر والقلق والخوف الدائم حتى وهو نائم، وقبل ان ينام عليه ان يوصد الأبواب، ويغلق حتى صندوق ثيابه، لأنه لا يأمن على شيء وعليه أن يضاعف من قوته دائما، ويبذل كل جهده في تأمين نفسه".

5-طغيان حالة الصراع والحرب الدائمة بين الفرد والفرد، وبين الواحد ضد الآخر، وحرب الجميع ضد الجميع وذلك لطغيان المصلحة والأنانية التي تجعل الإنسان يعيش حياة جحيم قانونه الحرب المستمرة وهذا ما ينتج العداء وعدم التعاون بين الأفراد. [2]

[1]-إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 194.
[2]- المرجع نفسه، ص ص192-193.

6-إنعدام العدالة والظلم في حالة الطبيعة وذلك لأنه ليس هناك لجوء إليها بمعنى لا يمكن أن يكون هناك شيء عادل أو ظالم، وأن العدالة والظلم يتوفران إلا عن طريق وجود قانون سابق ولاوجود خارج المجتمع المدني. [1]

والحالة الطبيعية لا تتوقف على إحداث هذه النتائج فحسب بل هناك نتائج عدة لم نتعرض لها. كعدم معرفة الحاكم من المحكوم في هذه الحالة، وانعدام الملكية العامة وغيرها.

وبهذه النتائج المترتبة عن الحالة الطبيعية، والنظام الطبيعي أو النظام الآلي الذي يسود هذه الحالة وهو قانون الذئاب، سيترتب عليه أن تكون الحالة الطبيعية تناقضيا، حرية تامة ورعبا دائما، أنها حالة لا تحتمل، فرغبة القوة ورغبة الحياة بسلام تتناقضان، لذلك لابد من أجل حماية الإنسان من عيوبه بالذات تنظيم المجتمع الذي هو مجبر على العيش فيه، ويتم ذلك ببناء سلطة عليا قوية قادرة على فرض النظام الذي يزيل العنف الطبيعي ويحل محله السلم الاجتماعي في سبيل تحقيق مصالح المواطنين وهذه السلطة تقوم بقرار إرادي.[2]

ولذلك قرر هوبز الخروج من هذه الحالة ومن حالة الحروب المستمرة واستند هوبز في ذلك على دراسة النفسية للإنسان المستندة على العاطفة والعقل باعتبارهما قوتان دافعتان للأفراد الطبيعيين. [3]

وبذلك وجد هوبز أن الخروج من هذه الحالة لا يكون إلا عن طريق عقد يقتضي اتفاق الجميع ويتنازل بموجبه كل فرد عن حقوقه وحريته كاملة لتكوين اجتماع مدني أو سياسي؛ لأن الأفراد في هذه الحالة يستخدمون عقولهم التي أدركت ضرورة الخروج من المرحلة الطبيعية الأولى، وتوفير الأمن والاستقرار والطمأنينة دون زوال غريزة البقاء من شعورهم، ومن خلال هذا العقد تنشأ قوة رادعة تخرج الفرد من حالة الطبيعة المتميزة بالكبرياء والبخل والخوف والموت. [4]وهكذا ينتقل الإنسان من حالة الطبيعة التي يسودها الفوضى والغوغاء إلى الحالة المدنية والمجتمع السياسي المنظم وذلك بفضل إبرام عقد بين أفراد المجتمع. وهنا نطرح عدة تساؤلات: ما هو مفهوم هذا العقد الاجتماعي عند هوبز؟ وماهي أهم قواعده؟

---

[1]- ليو شتراوس، المرجع السابق، ص579.

[2]- عصام سليمان، المرجع السابق، ص201.

[3]- بيير فرانسوا مورو، المرجع السابق ص 08.

المبحث الثاني: العقد الاجتماعي وأهم قواعده عند هوبز

لقد اختلفت النظريات في تفسير أصل نشأة الدولة، فهناك نظريات تفسر الدولة على أنها ظاهرة قوة، وهناك نظريات أخرى تفسرها على أنها ظاهرة تعاقدية أي أن الدولة نشأت نتيجة اتفاق بين الأفراد وهذه النظرية التعاقدية لم تكن حديثة المنشأ وإنما هي قديمة نجدها في الفلسفة اليونانية، وفي القرون الوسطى، كما نجدها في مدرسة الحق الطبيعي ولقد ازدهرت هذه النظرية في القرنين 17و18.

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظرية العقدية؛ هي إرجاع أصل نشأة الدولة إلى إبرام عقد، وهذا العقد يقوم على فكرة أن هناك حياة بدائية والناس كانوا يعيشون قبل العقد على حالة الطبيعة التي تقوم على النزعات والفوضى والحروب المستمرة، وهذا ما دفع الناس إلى التفكير في إنشاء مجتمع منظم ينظم به علاقاته الاجتماعية ومن أجل إيقاف حالة الحروب لينعموا بالأمن والسلام، ولكن لا يتم ذلك إلا بإبرام هذا العقد.

كما ذكرنا سابقا أن نظرية العقد ليست بحديثة، وهذا يعني أن فكرة العقد الاجتماعي لم تكن فكرة مبتكرة لدى هوبز؛ وإنما ترجع أصولها إلى السفسطائيين الذين رأوا أن الإنسان يضع القيم بإرادته وأن النظام السياسي هو نظام اتفق على تكوينه للسهر على مصالحهم.

ولقد حظيت فكرة العقد الاجتماعي بالدفاع والتبني من قبل العديد من المفكرين أمثال هوبز الذي افترض أن الأفراد انتقلوا من حال الطبيعة والفوضى والحرب التي لا تطاق فيها الحياة إلى حالة الجماعة المنظمة بموجب العقد. فماذا يعنى بالعقد؟ وما هو مضمونه عند هوبز؟ وماهي أهم شروطه وآرائه في هذا العقد؟

ولكن قبل التطرق إلى تحليل أهم أفكار هوبز في العقد الاجتماعي، وجب علينا أن نذكر الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ولو بشكل موجز باعتبارهما أساسا للعقد الاجتماعي. ولهذا نتساءل: ما هو مفهوم كلا من الحق الطبيعي والقانون الطبيعي؟ وما دورهما في تأسيس العقد الاجتماعي؟

1-الحق الطبيعي:

إن فكرة الحق الطبيعي هي فكرة قديمة قدم الفلسفة، حيث برزت في العصور الإغريقية القديمة وأخذت المسيحية بهذا المفهوم، ولقد ظلت فكرة الحق الطبيعي ملازمة مسيرة الفكر البشري وسعيه إلى تحقيق طموح الإنسان القائم على السعي للتمتع بهذه الحقوق الطبيعية.

عرف الحق الطبيعي من قبل العديد من المفكرين: إذ نجد البعض يعرفه بأنه:" مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان ".[1]

أو هو" حرية كل شخص بأن يستعمل قوته الخاصة على النحو الذي يراه، من أجل حفظ طبيعته أي حياته الخاصة".[2]

أما هوبز فقد اهتم بالتفرقة بين الحق الطبيعي وبين القانون الطبيعي في معظم كتبه "التنين" "المواطن" "الجسم السياسي". في حين يعرف الحق الطبيعي بأنه:" الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته أي المحافظة على حياته الخاصة، وبالتالي حريته في أن يفعل أي شيء يكون في تقديره، أو أن يتصور عقله، أنه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية".[3]

وبهذا التعريف يتضح أن هوبز يعني بكلمة الحق الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقا للعقل السليم، وكذلك يوضح هوبز الارتباط الشديد بين الحق الطبيعي والحرية التي تحدث عنها في كتابه "الحرية والضرورة".

كما يؤكد هوبز هنا على الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي وهو أن كل إنسان لديه القدرة والجهد في حماية حياته وأعضائه.

وكما يتبين أن هوبز اهتم أشد الاهتمام بالحق الطبيعي في معظم كتبه وبناءا على هذا الاهتمام يحدد هوبز أربعة حقوق طبيعية أساسية يطلق عليها اسم الحقوق الطبيعية، وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان والعقل يفرض وجودها لدى كل فرد.

وهذه الحقوق التي نادى بها هوبز هي على النحو التالي:

الحق الأول: حق البقاء أو المحافظة على الذات: يعتبر هذا الحق هو المنبع الأساسي الذي تنبع منه بقية الحقوق الأخرى وهو بمثابة شرط ضروري مستمد من العقل يعتمد أساسا في المحافظة على الذات، وهذا الحق الأول يعبر عن غاية وهي المحافظة على الذات.

---

[1]- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** (د ط؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني ،1982) ج1، ص 484.

[2]- جان توشار، المرجع السابق، ص 494.

[3]-امام عبد الفتاح امام، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية**، (د ط؛ الأزهر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985) ص 232.

الحق الثاني: حق استخدام كل الوسائل في الدفاع عن النفس: هذا الحق الثاني يعتبر بمثابة وسيلة، إذا كان الحق الأول هو عبارة عن غاية فان الحق الثاني هو وسيلة ضرورية تكفل تحقيق هذه الغاية. وهذا الحق الثاني ينص على أن الانسان له كل الحق في استخدام كل الوسائل المناسبة لتحقيق غايته وهي الحفاظ على جسمه ويقول هوبز في ذلك " من له الحق في الغاية، له الحق في الوسيلة أيضا".

الحق الثالث: حق تقرير الوسائل وتقدير حجم الخطر: إذا كان من حق الإنسان حق الغاية وحق الوسيلة؛ فإن هوبز يضيف حق آخر وهو أن يكون للإنسان الحق في أن يختار كل أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية وهي المحافظة على بقائه وكذلك تقدير حجم الخطر الذي يهدد حياته.

ويؤكد هوبز في هذا الحق أن كل إنسان له الحق في الحكم بنفسه في الوسائل التي يراها ضرورية وكفيلة لتحقيق غايته وبالتالي حفظ بقائه. بمعنى أن الإنسان هو الوحيد من يحكم ويقدر ويقرر حجم الأخطار التي تهدده واختيار أنجح الوسائل للتخلص من هذه الأخطار وهذا هو حقه ولا نزاع في ذلك.

الحق الرابع: حق الملكية: إن للإنسان الحق في ملكية كل شيء لأن الطبيعة منحته كل شيء، ولذلك فمن حق الانسان أن يفعل أي شيء يساعده على الاستمرار والبقاء.[1]

وبهذه الحقوق الأربعة نجد أن الأول هو بمثابة القاعدة العامة التي تنبثق منه بقية الحقوق الأخرى والثاني يسمح للإنسان في أن يستخدم كل الوسائل المسموحة وغير المسموحة المهم أنها تحقق غاياته وأما الثالث فهو حق يسمح للإنسان أن يقرر الوسائل الضرورية وأن يقدر حجم الخطر الذي يهدده وذلك من أجل تحقيق غاية حفظ بقائه ووجوده، والرابع فهو حق يسمح للإنسان أن يملك كل شيء في كل وقت يشاء ويفعل ما يشاء.

ونستخلص مما سبق أن هذه الحقوق الطبيعية هي حقوق عقلية أي مستنبطة من العقل، وهي حقوق فطرية غير مكتسبة وهي حقوق موجودة عند كل إنسان، وأن الحق الطبيعي هو الحرية غير المحدودة الممنوحة لكل فرد في حالة الطبيعة لحماية حياته والدفاع عن وجوده باستخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك وهذا يعني أن الحق الطبيعي هو الحرية الطبيعية.

[1]-امام عبد الفتاح: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 233-236.

2-القانون الطبيعي:

يرى هوبز أن الطبيعة البشرية لا تتميز بالخضوع لمبدأ الرغبة والنفور فقط بل وتخضع لمبدأ العقل كذلك، وذلك لأن مبدأ الرغبة والنفور يؤدي إلى وجود حالة الطبيعة، ومبدأ العقل يؤدي حتما إلى الخروج منها وإلى إقامة مجتمع، ولا شك أن قوة العقل التنظيمية تتوقف على الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع. وهذا الانتقال لا يتم إلا وفقا لقوانين الطبيعة وهذه القوانين تقرر ما يعمله كائن عاقل.

ويقصد هوبز بالقانون الطبيعي lex naturalisهو مبدأ أو قاعدة عامة يكتشفها العقل، وتحرم أن يعمل الإنسان ما يمكن أن يدمر حياته أو أن يعرقل وسائل حفظها، وكما تحرم أن يهمل الشخص عمل ما يعتقد أنه الوسيلة التي يحفظ بها حياته على نحو أفضل.[1]

ويعبر هوبز عن القانون الطبيعي كذلك في كتابه "اللفياثان" أنه مبدأ أو قاعدة يحدها العقل، وبها يمنع الانسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن اهمال ما يظن أنه يمكن أن يحفظها.[2]

ومن خلال ما سبق ذكره نصل إلى أن قانون الطبيعة هو كل ما يمليه العقل السليم الذي يعلم الأشياء التي يجب عملها والأشياء التي يجب استبعادها من أجل المحافظة المستمرة على الحياة والأعضاء بقدر ما موجود فينا، وعليه فإن قانون الطبيعة هو قانون المنطق (العقل) الذي يمس الأشياء التي لا تتنافس للمحافظة الثابتة (المستقرة) على الحياة والبدن، فقانونه الأول والأساسي هو البحث عن السلم وملاحقته، والشيء الذي يلهمه قانون الطبيعة أو قانون العقل(الغاية) للناس هو فكرة العقد المؤسس للدولة أو المجتمع المدني.[3]

---

[1]-جان توشار: المرجع السابق، ص 449.

[2]-توماس هوبز، المصدر السابق، ص 139.

[3]-Noëlla baraquin. Jacqueline Laffitte. **Dictionnaire des philosophes**. Deuxième édition .baris. Armand colin. P188.

النص المقتبس:

La loi de nature est donc une loi de raison touchant les choses qui ne concourent pas à la préservation constante de la vie et du corps.sa première et fondamentale règle est de recherche et de poursuivre
La paix. Ce que cette loi de nature – ou de raison – inspire aux hommes. C'est l'idée d'UN contrat fondateur de l'état et de la société civile.

ونجد أن هوبز وصف القوانين الطبيعية بجملة من الصفات والخصائص منها:

1-القوانين الطبيعية هي قوانين عقلية: هذه أهم خاصية للقوانين الطبيعية ونقول عن هذه القوانين أنها عقلية لأن تعد بمثابة مبادئ وقواعد يكتشفها العقل ولذلك فهي مصبوغة بصبغة عقلية، وكل ما يخالف العقل يخالف قوانين الطبيعة.

2-القوانين الطبيعية قوانين أخلاقية: نقول بأن قوانين الطبيعة هي بالضرورة قوانين أخلاقية وذلك لأن هذه القوانين الطبيعية مثل العدالة والانصاف والتواضع تدفع الإنسان إلى الخير الحقيقي.

3-**قوانين الطبيعة قوانين إلهية:** نقول إن قوانين الطبيعة هي قوانين عقلية أي مكتشفة من قبل العقل وهي أيضا قوانين أخلاقية كما هي أيضا قوانين إلهية وذلك لأن العقل الذي هو قانون الطبيعة هو نفسه عطية من الله لكل انسان حتى يحكم به على أفعاله ويسيطر على تصرفاته وإضافة لذلك فإن قوانين الطبيعة يبرهن عليها الكتاب المقدس.[1]

وإضافة إلى هذه الخصائص التي وضعها هوبز لهذه القوانين الطبيعية يحدد هوبز مستويات تعمل فيها القوانين الطبيعية: فالمستوى الأول هو المستوى الأخلاقي الداخلي أو كما يسميها (مملكة النوايا والضمير) هذا المستوى يتحدث عن الموجود البشري بوصفه فرد أخلاقي له نوايا ومقاصد يحاسب عنها أمام الله وأمام ضميره، أما المستوى الثاني: هو المستوى المدني السياسي في هذا المستوى يتحول الموجود البشري إلى مواطن يحاسب أمام القضاء، وفي هذا المستوى تتحول القوانين الطبيعية إلى قوانين مدنية.[2]

ويذكر هوبز (19) تسعة عشر قانونا طبيعيا إلا أنه يؤكد على قانونين رئيسيين، وهذان القانونان الرئيسيان يتمثلان في البحث عن السلام والدفاع عن النفس بكل الطرق المتوفرة.

ويمكن أن نلخص أهم القوانين الطبيعية بصفة مختصرة في النقاط الآتية:

القانون الأول: البحث عن السلام والدفاع عن النفس: ينص هذا القانون الأول ويؤكد فيه هوبز على ضرورة البحث عن السلام والدفاع عن النفس بكل الطرق، والمحافظة على الذات هي النقطة المركزية في فكر هوبز، كما يؤكد على أنه ينبغي أن يكون الانسان راغبا في السلام والدفاع عن نفسه في حين يكون الآخرين راغبين أيضا، وهذا القانون أساسي عند هوبز لذلك يقول: " إن فكرة العقل أو قاعدته العامة هي

[1]- امام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص342.
[2]-امام عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص362.

أنه ينبغي على كل انسان أن يسعى جاهدا لتحقيق السلام بمقدار ما يأمل في بلوغه، وعندما لا يمكن من بلوغه فمن حقه أن يستخدم كل ما تقدمه له الحرب من عون ومزايا ".

القانون الثاني: ضرورة تنازل كل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية في مقابل أن يتنازل الآخرين عن ذلك: ينبثق هذا القانون الثاني من القانون الأول إذ ينص هذا القانون الثاني على ضرورة استعداد الإنسان عن التخلي عن كامل حقوقهم الطبيعية في مقابل أن يتنازل الآخرين ويكون في استعداد لذلك التنازل.[1]

القانون الثالث: ضرورة التزام الناس بتطبيق نصوص العقد المبرمة: ينص هذا القانون على أنه يجب على الناس أن يلزموا بتنفيذ كل العهود والمواثيق التي اتفقوا عليها في العقد، وإذا لم يحدث ذلك أي عدم الالتزام باتفاقات العقد يصبح العقد لا جدوى منه ويبقى مجرد كلام وتغيب العدالة وتشعل الحرب بينهم من جديد.[2]

القانون الرابع والخامس: ينص هذان القانونان على ضرورة الإحسان للغير: وذلك بناءا على المجاملات التي يجب على الناس المعاملة بها فيما بينهم، كما يجب على المرء أن يجهد نفسه ويسعى جاهدا إلى تحقيق التكيف والتوافق مع الآخرين لأن هذه المجاملات والمعاملة الحسنة تؤدي إلى المحافظة على النفس وهذه المحافظة تؤدي إلى البحث عن السلام.

القانون السادس: ضرورة تحلي المرء بصفات التسامح والعفو والصفح عن الآخرين: ينبغي على المرء أن يعفوا على الذين قاموا بالاعتداء عليه، وأن يكون متسامح مع الآخرين، لأن في العفو والتسامح والصفح انتشار للسلام وإذا لم ذلك التسامح والعفو يستمر العداء والخوف.

القانون السابع والثامن: ضرورة تجنب إلحاق الأذى بالآخرين والامتناع عن كل صفات الكراهية والاحتقار بين الافراد: هذا القانون يدعوا إلى التسامح والتجاوز عن أخطاء الآخرين وأن الانتقام ليس سوى وسيلة لإلحاق الأذى بالآخرين دون أن يستهدف غاية وهو مضاد للعقل. كما ينبغي على كل إنسان ألا يعلن عن كراهيته أو احتقاره أو استخفافه بغيره وذلك لما ينصه الكتاب المقدس ويدعوا إلى عدم فعل ذلك لا بكلمة ولا بفعل ولا بإشارة ولذلك يدعوا للتواضع وعدم الاستهزاء بالآخرين ومن آياته:" فالرب يكره كل متشامخ القلب"

[1]-المرجع نفسه، ص 352.
[2]-توماس هوبز: المصدر السابق، ص 140.

ولكن رغم اختلاف نصوص هذه القوانين الطبيعية إلا أنها تهدف لغاية واحدة سامية وهي تحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على كل أشكال الفوضى والحروب. وكما أن هذه القوانين الطبيعية ليست أوامر وإنما هي قواعد وتعليمات للأخلاقيات التي يكتشفها العقل.

وبعد التعرف على الحق الطبيعي والقانون الطبيعي نستخلص أن هناك فرق بينهما. ولقد اهتم هوبز أشد الاهتمام بالتفرقة بينهما. ويقول في ذلك: "ينبغي مع ذلك التمييز بين الحق والقانون" ويظهر هذا الاختلاف في أن الحق يعتمد على الحرية أي حرية المرء في أن يفعل فعلا ما أو يتمنع عن فعله، أما القانون فهو الذي يرتبط بواحد منهما دون الآخر فهو الذي يحدد.

وكما يبين أن الحق والقانون مختلفان اختلافا كبيرا. وذلك لتناقضهما في الموضوع الواحد. فالحق تعبير عن النشاط البشري بصفة عامة. وأن القانون تقييد وتحديد لهذا النشاط.[1]

ورغم الاختلاف بين الحق والقانون الطبيعيان إلا أنهما يتفقان في الهدف والغاية وهي البحث عن السلام والأمن والدفاع عن النفس بجميع الوسائل التي يتيح استعمالها والتي نملكها.

وبهذا الفرق بين الحق والقانون الطبيعيان يتبين أن الحق يقوم على حرية الفعل أو عدمه. أما القانون يحدد ويلزم بأحد الأمرين ولهذا يختلفان الحق والقانون بقدر ما يختلف الالتزام والحرية ولهذا لا يصحان معا في موضوع واحد.[2]

وبعد التطرق إلى مفهوم ومضمون كل من الحق والقانون الطبيعيان نتطرق إلى مفهوم العقد الاجتماعي وتحليل أهم أفكار هوبز في هذا العقد.

ويعبر عن العقد الاجتماعي أنه اتفاق افتراضي بين افراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية أن يعهد في شخص وفي كل ما لديه من قدرات الى الإرادة العامة التي تنظم بها حياة الكل.[3]

أو هو جملة من الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية وبمقتضاه يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع.[1]

---

[1]-امام عبد الفتاح امام، المرجع السابق، ص ص 338-339.
[2]- توماس هوس، المصدر السابق، ص139.
[3]- جميل صليبا، المرجع السابق، ص 82.

في حين نجد أن هذا العقد يرسم الاتفاقية التي بموجبها يكون اتفاق متبادل يتحاكم الناس، بطريقة متبادلة في حقوقهم الطبيعية وفي كل شيء ويفوضون سلطتهم إلى الحاكم (الكنيسة أو المجموعة التي قد تكون بدورها أرستقراطية أو ديمقراطية).[2] كما يعتبر هوبز العقد الاجتماعي وسيلة للانتقال من حالة الطبيعة الى مرحلة المجتمع السياسي وذلك بافتراض هوبز أن هناك حياة بدائية قبل العقد وما كان يسودها من حالة الفوضى والغوغاء وغياب الامن والسلام، لذلك ابرم العقد ليوفر من خلاله الامن والسلام.

وبذلك يعبر هوبز عن مفهوم العقد الاجتماعي أنه عقد ضمني يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم، ويتركون أمر حماية مصالحهم الى هذه السلطة، والتي هي سلطة الدولة[3]. في هذه الحالة يكون الناس قد تخلوا عن كل ما يملكون من حرية وقوة وحقوق لشخص واحد أو جماعة يمثلون سلطة واحدة مشتركة.

وأما في كتابه "الليفاثان" يعبر هوبز عن العقد أنه اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أو إلى مجموعة أشخاص، وذلك طوعيا من باب الثقة طامحين بأن يحميهم من الاخرين. وهنا يتضح أن تنازل البشر وخضوعهم لهذا الشخص وذلك مقابل الحماية وتحقيق الأمن لهم ويتجسد ذلك بهذا التنازل والاتفاق الذي ينشأ بموجبه العقد. [4] أو هو أن يتخلى بواسطته الأفراد مصدر السيادة عن كل حقوقهم أوعن جزء منها لتشكيل كائن جديد يستمد قوته وقوامه من هذا السلطان الذي يجرى التخلي له. [5]

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن إنشاء المجتمع السياسي للدولة، يفترض أن المواطنين قد اتفقوا جميعا على التخلي الكلي عن قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة. وهذا التخلي يتم بمليء إرادة

---

[1]- إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي** (د ط؛ القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ،1983) ص 119.

[2]-. Noëlla baraquin. Jacqueline Laffitte. **Dictionnaire des philosophes**. p188..

النص المقتبس:

Ce contrat désigne la convention par laquelle les hommes. Par un consentement mutuel. Se des saisissent réciproquement de leurs droits naturels sur toutes choses et confèrent leur pouvoir a un souverain (monarque ou assemblée. Qui peut être elle- même aristocratique ou démocratique).

[3]- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 201.

[4]- توماس هوبز، المصدر السابق، ص 181.

[5]- فرانسوا موروا، المرجع السابق، ص 05.

المواطنين، وهو دليل تعقل وحكمة، لأنه ضروري للحفاظ على السلم الاجتماعي. وهذا يعني أن العقد هو تصرف ارادي لم يجبر عليه الافراد من قبل ولا أي شخص لكنهم مجبرون عليه بحكم الطبيعة وحكم العقل. [1]

وهذا العقد جاء بناءا على مواصفات المرحلة الطبيعية التي وصفها هوبز بالحياة البدائية أو حالة الانسان في الطبيعة وما كان يسودها من قلق دائم وخوف من العنف، فكان الناس يخشون الموت في أية لحظة، وذلك لأنهم يعيشون دون حماية أو أمان، ودون وجود قوانين في هذا العالم، وبذلك يتشكل مجتمع غير منظم ولا يخضع لأية سلطة. وعلى هذه المواصفات لهذه المرحلة فكان لزاما على البشر الطبيعيين التعاقد فيما بينهم بعقد أو ميثاق يتنازلون بموجبه عن ارادتهم.

وبهذا يكون العقد من قوانين الطبيعة مستمد من القانون الأساسي الذي يقول "إنه ينبغي على الإنسان أن تكون لديه الرغبة في أن يجرد نفسه من حقه في كل الأشياء عندما تكون لدى الآخرين الرغبة أن يفعلوا ذلك أيضا وينبغي أن يرضى ويقتنع بذلك الآخرين ويتحقق هذا الإرساء المتبادل للحقوق عن طريق ما يعرف باسم العقد الاجتماعي". ولذلك يقول هوبز:" إني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال، بشرط أن تتخلى له أنت، كذلك من حقك وأن تخوله. كل ما يقوم به من الأفعال وذلك بالطريقة نفسها "[2].

وعن التنازل الذي لا يصبح فيه الإنسان حاكم نفسه تتكون الوحدة الاجتماعية أو الدولة التي تظهر في شكل إرادة واحدة وموحدة تذوب فيها كل الإرادات الذاتية أو الفردية وهي صاحبة السيادة وهي التي تفرض على الجميع احترام نصوص العقد ومعاقبة المخالفين أو المعتدين عليه وهذه السيادة هي صناعة أو انسان صناعي. ومن ذلك يقول هوبز:" إن الالتزام بالاتفاق والتعاقد لا يمكن التراجع عنه "[3].

ومن خلال ذلك نستطيع القول إن هذا العقد يمثل اللحظة التي تخلى فيها الناس عن كامل حريتهم وسلطتهم وقوتهم ومنحوها للسيد. أي أنهم استبدلوا حريتهم الطبيعية بالأمن الاجتماعي وضمان السلام.

---

[1]- عصام سليمان، المرجع السابق، ص 201.

[2]-احسان عبد الهادي النائب، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[3]- إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 197.

ويضيف هوبز إلى مضمون هذا العقد أنه يشترط في هذا التنازل المتبادل عن الحقوق شرطان:

الشرط الأول: أن يتنازل الجميع عن حقوقهم بحيث ألا يكون هذا التنازل من طرف شخص واحد. أي يجب على جميع الافراد أن يتخلوا عن كل حقوقهم وحرياتهم.

الشرط الثاني: أن يقوم صاحب السلطة بالمحافظة على بقاء الفرد وضمان وجوده. وذلك لأن الخضوع للسيد الحاكم لا يكون إلا إذا كان صاحب السلطة قادر باستمرار على حماية أفراد الشعب، وإذا كان غير قادر على ذلك كان على الناس أن يتحرروا من طاعته وذلك لأن حق الناس الطبيعي يكمن في حماية أنفسهم والدفاع عن وجودهم. وعندما لا يوجد من يحميهم هو حق لا يمكن التنازل عنه باي تعهد.

ومن هذان الشرطان للعقد الاجتماعي عند هوبز نلاحظ أن بناء الدولة يبدأ من أسفل إلى أعلى من أفراد الشعب إلى الحاكم. وإذا سأل من أين يأتي الحاكم؟ ويجاب يأتي الحاكم من اتفاق الشعب وتعاقدهم على شكل معين من أشكال الوجود الاجتماعي، ويظل الوجود مرهونا بتنفيذ هذا التعاهد. [1]

وأما في بنود هذا العقد يؤكد هوبز أنه لا يمكن لأحد الادعاء أنه لم يوافق على بنود العقد ما دام يعيش في الجماعة التي أقرت هذا العقد؛ وإن قيام العقد ليس بين مواطنين وملوك بل بين واحد وواحد آخر، والعلاقة قائمة بين المتعاقدين والملك أو صاحب السيادة. والحاكم خارج العقد وليس جزء منه وهو غير مرتبط بأي شيء ولا يعد المتعاقدين بأي شيء.

أي أن أطراف العقد عند هوبز هو بين أفراد المجتمع كل والحاكم ليس طرف في ذلك أي أن العقد يعقد بين الأفراد فقط. [2]

وإذا اعتبرنا أن الحاكم ليس من أطراف العقد كما يقول هوبز؛ فهذا يعني أن القوانين التي تطبق على الرعية لا يمكن أن تطبق على الحاكم، وذلك باعتبار أن الحاكم فوق الجميع وفوق القانون حتى، وبذلك تنازل له كل الأفراد عن حريتهم وسمحوا له أن يتخذ قرارات تضمن امنهم وسلامتهم وتحقق العدالة الاجتماعية وكل ما يخدم المصلحة العليا ويقضي على النزاعات والخصومات بين الناس. [3]

---

[1]- امام عبد الفتاح امام، المرجع السابق، ص 272.

[2]- نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** (ط1؛ د م ن: مكتبة دار الثقافة للنشروالتوزيع،2004) ص 31.

[3]- عمار بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية** (ط2؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984) ص 135.

ومن صفات هذا العقد عند هوبز وبها يبرر الحق المطلق، وأن الحق لا يتنازل عنه مرتين ذلك أن العقد الأول يبطل العقد الثاني، فإذا تنازل إنسان عن حقه اليوم فليس له الحق أن يتنازل عنه عند الإنسان الآخر.

وبهذا يؤسس هوبز شرعية الحكم المطلق باسم الاتفاق أو العقد الاجتماعي وليس باسم الحق الإلهي للملوك وبدلا من الحكم المطلق بالإرادة الإلهية يكون الحكم المطلق بالإرادة الإنسانية.

وإذا اعتبر هوبز كذلك أن العقد هو تنازل الأفراد للأغلبية من حيث اتفاق كل فرد مع كل الأفراد الآخرين على صناعة مجتمع واحد والحكومة واحدة، فهم يتعاونون على خلق جسم سياسي واحد أو يتفقون على صناعة جسم سياسي خاضع للحكومة الواحدة. فإن الصفة الجوهرية للعقد وهي القبول المتبادل إذ لا يمكن أن يكون عقد أو اتفاق مع الحيوانات المتوحشة فهم لا يفهمون الكلام ولا يقبلون أي نقل للحق وبدون القبول المتبادل لا يوجد عقد ولا اتفاق، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق أو عقد مع الله فإذا تصنع عقد مع الله فهذا شيء مستحيل. [1]

ويشير هوبز أن للعقد الاجتماعي جزءان:

1-تعهد كل عضو من المجموعة المدنية المستقبلية مع واحد من الآخرين بأن يسلم بوصفه صاحب السيادة أيا كان شخصا أو مجموعة أشخاص بما تتفق عليه أغلبية عددهم.

2-التصويت الذي يحدد من الذي يجب أن يكون صاحب السيادة ويظل كل أولئك الذين لا يكونون شركاء في العقد في حالة الحرب ويظلون أعداء للبقية. [2]

ومن خلال ما سبق نرى أن الأفراد تنازلوا لشخص واحد وهو الانسان المصطنع أو الدولة ممثلة في الملك وهذا من أجل فرض سلطته المطلقة على البشر وهذا الملك مطالب بتحقيق الأمن وضمان حقوق الأفراد.

[1]- احسان عبد الهادي النائب، المرجع السابق، ص ص 146-154.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويمكن الآن أن نلخص أهم أراء هوبز في العقد الاجتماعي في النقاط الآتية:

1-أن المجتمع السياسي ليس كما تصوره أرسطو ظاهرة طبيعية، وانما هو نتيجة لعقد تم بين الافراد، أي انه وليد تعاقد اجتماعي، انتقل بمقتضاه الافراد من الحياة الفطرية غير المنظمة الى حياة اجتماعية منظمة، وهذا يعني أن هوبز من خلال رأيه رفض تصور أرسطو الطبيعي.

2 -الانسان ليس اجتماعيا كما زعم أرسطو، بل على العكس هو اناني محب لذاته يعمل الا مدفوعا لمصلحته الخاصة، هنا هوبز يرفض فكرة أن الانسان كائن اجتماعي وهو يؤكد عكس ذلك أن الانسان لا يملك غريزة الاجتماع مع بني جنسه ولذلك يؤكد أن الانسان عدو لأخيه الانسان وذلك بسبب أنانيته وفساد طبيعته.

3-أن الانسان اضطر بدافع الخوف من غيره والحاجة الى اشباع اغراضه الانانية، وبغريزة حب البقاء، الى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه، فتعاقدوا على ان يعيشوا معا تحت امرة واحد ينزلون له عن كل حقوقهم الطبيعية ويوكلون إليه أمورهم والسهر على مصالحهم وصيانة ارواحهم، وهذا النزول تم من جانب واحد أي ان الافراد قد اتفقوا فيما بينهم على اختيار ذلك الرئيس الأعلى دون أن يشركوه في الاتفاق، أي انه لم يكن طرفا في العقد، ودون أن يرتبط من ناحيته بشيء.

يفهم من رأي هوبز أن العقد يعتبر كمحاولة لتخطي الصراع واقتراح الحل وذلك بسبب قلق الانسان وخوفه وفقدانه للأمن والسلام، وبسبب هذا القلق ورغبة البشر في حماية أنفسهم والعيش بسلام وجدوا حل وحيد للخروج من حالة الطبيعة وتمثل هذا الحل في تنازلهم عن كامل حقوقهم لشخص واحد.

4-لا يحق للأفراد الثورة على الحاكم أو مخالفة أوامره، والا عدوا خارجين؛ لأنهم قد نزلوا لهذا الحاكم عن حقوقهم كاملة دون أن يلزموه بشيء، ولهذا تكون سلطته مطلقة ولا حدود لها، ولذلك كان هوبز من أنصار الحكم الملكي المطلق، والبشر هم الذين منحوه هذه السلطة المطلقة التماسا للأمن والسلام، وفرار من حالة الطبيعة بكل ما تحمله من قسوة ورعب وقلق وتوتر.[1]

وبعد التعرض لمفهوم العقد الاجتماعي عند هوبز ومضمونه وأهم الآراء التي جاء بها في هذا العقد. نجد أن الغاية من وضع هوبز القوانين الطبيعية يريد أن يجعل الناس اجتماعيين ومحبين للسلام وينهي الصراع والعداوة التي تتولد بين الناس.

[1]- حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص ص 19-20.

وأما الغاية من وجود المجتمع هو افتراضه أن تكون السلطة مطلقة فعند تخلي الأفراد الطبيعيون عن حقهم المطلق لمصلحة الحاكم يكونوا قد تخلوا عنه نهائيا ومطلقا وإذا لم يحدث ذلك لاستمرت حالة الطبيعة والحرب بين البشر.

وينتج عن هذا العقد تمتع الحاكم بسلطان مطلق ولا يحق للأفراد مخالفته. وأما الهدف منه كما يقول هوبز: "كون الهدف من التنازل عن الحق الطبيعي هو تحقيق السلام والامن للإنسان في حياته فليس كل الحقوق الإنسان الطبيعية ممكن تغريبها فالإنسان لا يمكن أن يتنازل عن حقه الطبيعي في مقاومة من يهاجموه بالقوة ليقضوا على حياته. وذلك ان الغاية من إعلان الإنسان بالكلمات أو الأفعال التنازل عن حقه لفرد أخر لا هدف منه سوى تحقيق الامن لشخصه في حياته".[1]

وبناءا على ما سبق نستخلص أن نظرية العقد الاجتماعي هي الفكرة الأساسية التي استطاعت أن تحل محل نظرية الحق الإلهي في العصور الوسطى، كما نجد أن هوبز من خلال فكرة التعاقد يكون بين الأفراد فيما بينهم وليس بين الأفراد والحاكم وهذا ما يجعلهم يتنازلون نهائيا عن حقوقهم وحرياتهم لسلطة مطلقة وهي سلطة الحاكم وهذا يعني أن الحاكم غير مقيد بأي التزام. وبفضل هذا العقد الاجتماعي ينتقل الناس من حياة الطبيعة التي تسودها الفوضى والاضطراب والحرب الشاملة التي يشنها الكل ضد الكل الى الحياة الآمنة والمطمئنة في مجتمع سياسي منظم يخضع الكل لسلطة شخص واحد وهو الحاكم ويتسم هذا المجتمع بالسلم والأمن والاستقرار.

ومن الملفت للانتباه في نظرية هوبز أنها جعلت السلطة في يد فرد واحد وهو الحاكم وهذا يعني أن هوبز اختصر المجتمع في الحاكم وألغى الأفراد.

وهذا ما جعلنا نتساءل: ما هو مفهوم المجتمع المدني عند هوبز؟ وما هي أهم القوانين التي يقوم عليها هذا المجتمع المدني؟

[1]- احسان عبد الهادي النائب، المرجع السابق، ص 155.

المبحث الثالث: مفهوم الحالة المدنية عند هوبز.

لقد سبق الذكر أن الدولة كانت موجودة منذ القدم إلا أن مفهومها تطور مع تطور الفكر السياسي لاسيما مع تطور نظرية العقد الاجتماعي التي وضع أساسها توماس هوبز[1].ويرى هوبز أن الحالة الطبيعية هي الحالة التي تسبق المدنية، والتي كان يسود فيها الاعتقاد بأن الإنسان فاسد بطبعه فالإنسان برأيه ذئب الإنسان، لأنهم يعيشون حياة غير منتظمة يطغى عليها نظام الغاب أي القوي يحكم الضعيف وللتغلب على هذا النظام يجب الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية وليكون هذا الانتقال يستلزم بالضرورة تغير حياة الفرد وحمايته من الأعداء التي تأتي من بني جنسه، لأنه مجبر العيش في وسطهم لأنه كائن اجتماعي بطبعه، وهذا التنظيم لا يتم إلا داخل مجتمع معين وهو المجتمع الذي يستدعي السلطة العليا (الدولة).

والدولة تتكون بقرار إرادي، وهو عقد ضمي يتنازل بموجبه الناس عن حريتهم ويهتمون بالإرادة الجماعية لا الفردية.[2]بما أن الدولة عند هوبز تقوم على أساس العقد الذي يكون بين الملك ورعيته وهذا يعني أن كانت هناك شرعية الملكية المطلقة.

ويقر هوبز أن الدولة هي ذلك المظهر العملاق، والدولة كذلك هي مجموع المصالح الخاصة ويجب عليها أن تدافع عن المواطن فالمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة إلا لتحميه وتفقد الدولة مسوغ وجودها، إذا لم توفر الأمن وإذا لم تراع الطاعة[3].

وبما أن نظرية الدولة هي ظاهرة إرادية فقد ولد مجتمع الدولة كنتيجة مصطنعة لميثاق إرادي لنفور من الحالة الطبيعية والتوجه إلى المجتمع وفق قوانين الطبيعة.

1/ القوانين الطبيعية:

لقد حاول هوبز أن يجعل من حالته الطبيعية صنوا للرغبة وضدها، أي النفور من واقعه إلى واقع متغير؛ لأن الطبيعة البشرية لا تتميز بخضوعها لمبدأ الرغبة والنفور يؤدي إلى وجود حالة طبيعية فإن

[1]-عبد الوهاب بن خلف، المرجع السابق، ص111.
[2]- عصام سليمان، المرجع السابق، ص117.
[3]- إحسان عبد الهادي النائب، المرجع السابق، ص115.

مبدأ العقل هو الذي يؤدي إلى الخروج منها والى إقامة المجتمع. "فالعقل يعلم الناس أن يسارعوا بحل يناقض حالة الطبيعة".

فالعقل هو قوة تنظيمية يصبح السعي في ظلها وراء الأمن أكثر فعالية ولا شك أنه على قوة العقل التنظيمية يتوقف الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

وهذا الانتقال ليس اعتباطي وإنما يتم وفقا لقوانين الطبيعة وهي قوانين عقلية على حد قوله "هو ما يمليه العقل السليم الذي يعمل الأشياء التي يجب عملها والأشياء التي يجب استبعادها من اجل المحافظة المستمرة على الحياة والأعضاء بقدر ما موجود فينا"[1].

لقد حاول هوبز وضع قوانينه المدنية انطلاقا من قوانينه الطبيعية بعدما أخضعها إلى العقل لأن الحكمة تكون في العقل السليم ويؤكد هوبز أن القوانين الطبيعية هي جزء من القوانين المدنية في الكومنولث (الدولة) والقانون المدني هو جزء مما تمليه الطبيعة من أجل العدالة.[2]

ويذكر هوبز تسعة عشر قانونا غير أنه يؤكد بوجه خاص على ثلاثة منها:

1/السعي إلى السلام والمحافظة عليه.

2/وهو وسيلة ضرورية للقانون الأول هو أن يريد الإنسان حيث يكون الآخرون مريدين لهذا أيضا أن يحصل على الآمن والدفاع عن النفس اللذين هما ضروريان له فيتنازل عن حقه في كل شيء ويقنع بنفس القدر من الحرية تجاه الآخرين الذي يسمح هو به للآخرين تجاه نفسه هو وهذا يتم بالتعاقد مع الآخرين.

---

[1]- جون توشار المرجع السابق ص451.

[2]- Thomas Hobbes. **Leviathan- or the matter forme power of a Common wealth ecclesiasticall and civil-** printed for Andrew Crooke at the green dragon in st pawls churchyard. London.1661.p164

النص المقتبس:

The civil laws of nature therefore is a part of the civil laws in all commonwealth of the word. The civil laws is a part of the dictates of nature for justice that is to say performance of covenant.

3/هو أن يلتزم الناس بتنفيذ هذا التعاقد، لكن ليكون هذا الأخير نافدا لابد من وجود سلطة ذات سيادة عن شانها أن تجعل الظلم هو انتهاك شروط العقد اشد ضررا وأدى من العدل أي المحافظة على تنفيذ العقد.

أما القوانين الأخرى فهي تقتضي ممارسة الإخلاص وعرفان الجميل، والحشمة والتأدب، والنزاهة والإنصاف، والاعتراف بالمساواة الطبيعية وتجنب الوقاحة، والكبرياء والعجرفة.

وبما أن السلوك البشري يتحدد بناء للمصلحة الذاتية الفردية فانه يجب اعتبار أن المجتمع هو وسيلة مؤدية إلى هده المصلحة لان سلطان الدولة وسلطة القانون لا يمكن أن يكون لهما مبررا لأنهما يوفران الأمن والحفاظ على الذات للإفراد[1].

يرى هوبز أن الغاية من العملية التعاقدية كلها هي تحقيق الأمن والسلم، فإن هذا لا يتم دون وجود قوة مطلقة لا تعرف تجزئة ولا تحديد، تردع الأفراد بعضهم بزرعها الرعب في قلوبهم ولدلك فان هؤلاء الأفراد لا يوجد لديهم إلا خيار واحد بين اثنين:

1–السيادة المطلقة التي تسمح لهم بالمحافظة على أجسادهم...

2–الفوضى وحرب الكل ضد الكل[2].

ونجد أن للدولة وظيفتين من أجل تحقيق غاية واحدة:

حماية الأفراد من بعضهم البعض داخليا، وحمايتهم من أعداء الخارج خارجيا وهذا ما يعطي للحاكم حقوقا داخلية وأخرى خارجية وهي كآلاتي:

<u>الحقوق الداخلية للحاكم:</u>

1– حرية الحاكم في تقدير واختيار الوسائل التي يراها ضرورية ومناسبة لتحقيق الغاية التي من اجلها نصب كحاكم: السلم والحماية للجميع.

2– يتمثل في الحكم على الآراء والمعتقدات بأنها مناسبة أم مضرة بالسلم.

3– ضرورة كون الحاكم مصدرا للقيم لان هده الأخيرة ملازمة للمجتمع المدني والدولة.

---

[1]- مجدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** (ط3؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر,2007) ص80.

[2]-مختار عريب، **الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا**، (دط؛ الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 128-129.

4- توزيع الألقاب الخاصة بالشرف والامتياز وعلامات الاعتبار والتقدير، وبعبارة أخرى تحديد سلم الاستحقاقات والكرامات...

5- العقاب الذي يختص به الحاكم دون غيره لكن العقاب يجب ان تكون الغاية منه ليس الانتقام بل القوم لهذا لا يجب الإفراط فيه.

6- حق الملكية.

7- الحق في اختبار احسم المساعدين من مستشارين ووزراء بمنحهم سلطة التصرف في مجال نشاطهم الخاص، كما له الحق في تغييرهم متى لازمت الضرورة.

8- تعين القضاة من النزهاء الذي لا تفسدهم الهدية ولا يتأثرون بالمحاباة والشفقة.

9- يجب على الحاكم أن يظهر أمام رعاياه كالمثل الأعلى الوحيد الذي يجب الاقتداء والإعجاب به.

10-لا يمكنه سن قوانين غير عادلة، لأنه بالضرورة عادل.[1]

الحقوق الخارجية للحاكم:

لكن إلى جانب الحقوق الداخلية للحاكم والتي تسمح له باستعمال الوسائل لتحقيق الغاية التي من اجلها أنشأ المجتمع أي السلم، ولكي تكتمل هذه الغاية يجب أن يكون هناك الحقوق الخارجية إلى جانب الحقوق الداخلية.

الحقوق الداخلية:

1-حق الحاكم في الإعلان عن الحرب أو توقيفها.

2-حماية الأفراد من أعداء الخارج.

3-إقامة علاقات الجمهوريات الأخريات (العلاقات الدولية).

وخلاصة القول فيما يختص بحقوق الحاكم لدى هوبز هي مزيجه بين الحقوق التي يتمتع بها الحاكم وحده، ومن الواجبات في الوقت نفسه التي يجب عليه القيام بها اتجاه رعاياه. والواجب عند هوبز لا يعني الإلزام ألقسري وإنما تكون نابعة من منطق العقد نفسه.

1- مختار عريب، المرجع نفسه، ص ص129-132.

فإذا كان للحاكم حقوق داخلية وأخرى خارجية فيلزم عن ذلك أن تكون هناك حقوق للأفراد في هذا المجتمع المدني وهذه الحقوق كالآتي:

حقوق الأفراد: وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

1-يحتفظ الأفراد بحق المحافظة على أمنهم وسلامتهم هذا الحق المقدس الدي يبيح لهم الخروج عن طاعة الحاكم لما يمس بهذا الحق أي انه عبارة عن دفاع شرعي عن الناس.[1]

2-يحتفظ الأفراد كذلك بحق مقاومة من يهاجم ليلحق بهم الأذى أو يقتلهم.

3-من حق الأفراد أيضا عدم إدانة أنفسهم لهذا فلهم الحق بعدم الاعتراف بذنب أو جرم ارتكبوه إذا لم يكونوا متيقنين بالعفو.

4-وهناك حق أخر يحتفظ به الأفراد يتمثل في مقاومة العقاب حتى وان كان شرعيا لدلك العقد الذي يلزمهم باتهام أنفسهم عقد باطل الصلاحية. وهكذا فان المجتمع المدني عند هوبز يكون نتيجة للعقد أو للاتفاق المتبادل بين الأفراد على المعاملة الحسنة بينهم وعلى تبادل المنفعة الناجمة عن هده الحالة الجديدة وبهذا تكون الثقة الشرط الاساسي لهذا العقد.[2]

ومن خلال هذا نجد أن مجتمع هوبز السياسي هو جسم مصطنع، أي اصطلاح جماعي حول حقيقة، وهي أن أفراد البشر يجدون أن مصلحة كل منهم تكمن في التعاون وتبادل الخدمات مع الآخرين ولتدعيم فرديته ومنفعته، ويذهب هوبز لاعتبار أن الدولة وحش وما من إنسان يجب أن يحترم وحشا إلا بقدر ما توفر للفرد من مصلحة.[3]واستطاع هوبز أن يعطي نظرة جديدة لنطريه الدولة ولكن هدا لا يعني نفي المجهود السابق في البحث عن مفهوم الدولة ومدى مقومته، والحقيقة هي أن هوبز أسسها على العقل وعلى أسس وركائز مادية.

وبناءا على ما سبق نتساءل ما مفهوم الدولة عند هوبز؟ أو بعبارة أخرى ما مفهوم الدولة كجسم صناعي؟ وماذا يقصد هوبز بالمجتمع الصناعي؟

[1]- مختار عريب، المرجع السابق، ص ص133-135

[2]- المرجع نفسه، ص136.

[3]- مجدي محفوظ، المرجع السابق، ص 80.

الفصل الثالث: المبادئ المادية في البناء السياسي عند هوبز.

1-الدولة ككيان(جسم) صناعي عند هوبز.

2-أثر الفلسفة السياسية عند هوبز في الفكر السياسي الغربي جان جاك روسو نموذجا.

3-نقد وتقييم

المبحث الأول: الدولة ككيان صناعي (جسم اصطناعي)

يعد هوبز أول فيلسوف سياسي حديث يقف في وجه التراث القديم اليوناني والوسيط معا إذ قابل هذا التراث القديم بالرفض، إذ نجده يعارض على أرسطو في فكرته القائلة بأن الدولة تطور طبيعي من العائلة إلى القرية ثم إلى المدينة، كما عارض فكرته كذلك القائلة بأن الانسان يقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة بفطرته "لأن الانسان بطبعه حيوان سياسي، يحب الحياة في جماعة سياسية منظمة فهو مدني بالطبع".

كما رفض هوبز الفكرة الدينية التي سادت في العصور الوسطى التي تعتبر أن مصدر السلطة إلهي وأن الملك يحكم بأمر من الله وهو مسؤول أمامه وحده وليس أمام أحد من رعاياه. وهذا ما جعل هوبز رافضا لكل هذا التراث الأرسطي والديني معا.[1]

ومن هذا النقد الذي قدمه هوبز للأفكار السائدة من قبل في التراث اليوناني والمدرسي، وبهذا النقد بنى هوبز موقفا سياسيا جديدا.

في حين نجد هوبز قسم الفلسفة إلى قسمين:

1-فلسفة طبيعية: تتولى دراسة الجسم الطبيعي.

2-فلسفة مدنية: تتولى دراسة الجسم الاصطناعي أو ما يسمى الدولة والتي تنشأ من اجتماع وإرادة واتفاق البشر.

ولمعرفة صفات الدولة وخصائصها تطلب برأي هوبز معرفة نزعات وعواطف البشر وأنماط سلوكاتهم. وقسم الفلسفة المدنية بدورها إلى قسمين: قسم علم الأخلاق وقسم علم السياسة وهذا القسم يبحث في واجبات الإنسان المدنية.

ورغم هذا التقسيم إلا أنه نجد حلقة وصل بين قسمي الفلسفة وهي الإنسان، لأن الإنسان بقدر ما هو نتاج للطبيعة هو أيضا مادة الدولة وصانعها على حد سواء.[2]

وبناءا على ذلك الرفض جعل هوبز ينحو بعلم السياسة منحنى جديدا محللا المجتمع المدني تحليلا عقليا خالصا. ويقوم بتشريح المجتمع تشريحا عقليا ينتهي منه إلى أن الدولة "مجتمع صناعي".

---

[1]- إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 266.
[2]-إحسان عبد الهادي، المرجع السابق، ص ص 83-84.

وهذا ما يتفق عليه كل فلاسفة العقد الاجتماعي في فكرة واحدة وهي أن الدولة أو الظاهرة السياسية هي ظاهرة اصطناعية في حين رفضهم جميعا أن الظاهرة السياسية ظاهرة طبيعية.[1] في هذه الفكرة يظهر بوضوح الرفض الهوبزي لفكرة أرسطو القائلة بأن "الدولة ظاهرة طبيعية ويرد على ذلك بفكرته القائلة بأن "الدولة ظاهرة اصطناعية".

وعلى ذلك التشريح العقلي للمجتمع والتقسيم للفلسفة بنى هوبز تصوره للدولة على أنها آلة عظيمة وهي كل شيء، ولا يكون للأفراد حرية الرأي ولا إملاء الضمير بل وتسحق فيها كل عقيدة دينية تتعارض مع ما تراه الدولة حقا وخيرا، وهذا التصور للدولة يقابل رأيه في الكون بأنه يسير سيرا آليا وكل ما يقع فيه مسير بقوة مادية.

ويضيف هوبز بأن الدولة تتألف من ذرات اجتمع بعضها الى بعض فكان من اجتماعها الدولة وكما تتراكم الذرات المادية وتتلاحق فتكون الأجسام،[2] وبهذا التصور تعرف الدولة عند هوبز: بأنها كيان اصطناعي ابتكره الإنسان قصد القضاء على مشاكله المتجددة والمختلفة، وذلك باعتبار أن الدولة هي تنظيم اجتماعي فهي اصطناعية كما لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها.[3] وبذلك فإن الدولة أو الجمهورية التي تتشخص سواء في الفرد أوفي الجماعة والتي تمارس السلطة السياسية فهي إبداع بشري وهي تشكل بذلك شخص مصطنع أو رجل مصطنع.[4]

وبتعريف هوبز للدولة باعتبارها ذلك الجسم الاصطناعي، نتوصل بذلك إلى تعريف إجرائي للدولة الاصطناعية: أنها كيان صناعي، يخلقه البشر لقضاء حاجاته.

---

[1]-مختار عريب، المرجع السابق، ص 112.

[2]-زكي نجيب محمود، **قصة الفلسفة الحديثة** (د ط؛ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936) ص 90.

[3]-إحسان عبد الهادي، المرجع السابق، ص 07.

[4]- Noëlla baraquin. Dictionnaire des philosophes. P188.

النص المقتبس:

L'état ou république. Qu'il s'incarne soit dans un individu. Soit dans une assemblée exerçant le pouvoir politique. Est donc pure création humaine et en tant que telle. Il constitue une – personne artificielle- L'homme artificiel.

أو هي مؤسسة خلقها البشر لتحقيق أهداف محددة، وأن تكون سلطة هذه الدولة مطلقة وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز تحديها أو سحب الثقة عنها.[1]

والآن نتطرق إلى ماذا يعنى هوبز بالمجتمع الصناعي وما هو شكل هذا الجسم الاصطناعي الذي قال به هوبز.

ويعني هوبز بالمجتمع الصناعي: هي كل ما يقع داخل حدود الفعل البشري، أي ما يدخل في قدرة الإنسان واستطاعته، إذ يستطيع الإنسان أن يقلد الفن الإلهي في خلق الطبيعة، فيصنع عالما خاصا به هو المجتمع أو الدولة.[2] أو هو كل ما يصنعه الإنسان أو هو كل ما يتدخل في صناعته الفعل الإنساني.

ويعبر هوبز عن الدولة في كتابه اللفياثان: أن الدولة ما هي إلا شخص اصطناعي يملك سلطة التصرف باسم الجميع وخصائص هذا الوجه المعنوي للدولة هي ثلاث:

1-أن الحاكم المطلق يأتي نتيجة اتفاقية.

2-أن الحاكم ليس طرفا في العقد.

3-أن الأفراد مجتمعين ومنفردين مسؤولون عن جميع أعماله.

كما يؤكد أن الدولة ماهي إلا إنسان اصطناعي يتمتع بقامة وقوة أضخم من التي يتمتع بها الإنسان الطبيعي الذي من أجل حمايته والدفاع عنه ثم خلقه، وفيه تشكل السيادة روحا اصطناعية للدولة، فهي تعطي الحياة والحركة للجسم كله ويكون القضاة ومسؤولي القضاة والتنفيذ مفاصل اصطناعية.[3]في هذا الفكرة يؤكد هوبز على أن الدولة صناعية.

وبهذا تكون الدولة كائن قوي مهما كان شكلها أو الطريقة التي وجدت من خلالها، ولهذا وهب هوبز الدولة اسم غريب وهو اللفياثان الكبير وهو أقل من إله وأكثر من انسان[4]. ويقول " إن سلامتنا وحمايتنا تعود لهذا الاله الذي لا يموت " أي الدولة.[5] ويعنى هوبز هنا بتحديد شكل هذه الدولة باعتبارها إله فاني.

---

[1]-عبد الوهاب أحمد الأفندي، **الإسلام والدولة الحديثة (نحو رؤية جديدة)** (د ط؛ لندن: دار الحكمة، دس ن) ص 23.
[2]-إمام عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 267.
[3]-توماس هوبز، المصدر السابق، ص ص 17-180.
[4] -صلاح علي نيوف، المرجع السابق، ص 78.
[5]-توماس هوبز، المصدر السابق، ص 282.

وينتهي هوبز بالقول إن الدولة ظاهرة إرادية ولد مجتمع الدولة كنتيجة مصطنعة لميثاق إرادي وضع بهدف حماية المواطنين.[1] في حين أن الدولة تبدو كشخص وهي تعددية تكون شخص واحد شرط أن يتم ذلك برضى كل الأفراد[2]

في حين نجد أن هوبز يسمي الدولة بالتنين الجبار the Great Léviathan لأنها تبتلع في جوفها كل الأفراد الذين تنمحي شخصياتهم وإرادتهم أمام شخصيتها وإرادتها، وانما دفع هوبز إلى هذه الآراء ما قام في عهده من ثورة زلزلت عرش الملكية في إنجلترا وأقامت على أنقاضها جمهورية رئيسها " أوليفركروميل" زعيم الثوار، فأجاب هوبز على تلك الحركة بفلسفته الاجتماعية التي تقرر الملك سلطة مطلقة وتلغي كل إرادة للأشخاص، وتنكر على الأفراد حق المعارضة والثورة على ولي أمرهم.[3]

لذلك جعل هوبز وظيفة الدولة هي الحفاظ على الفرد وعلى وجوده آداة للفردية التي تميزت بها نظريته السياسية، ويعتبر أن هذا الإله الاصطناعي المتمثل في الدولة استطاع القضاء على الفرد وعلى خصوصيته الفردية في الدولة، وابتلع في جوفه كل الأفراد ومحى شخصياتهم وإرادتهم أمام إرادة الدولة وشخصيتها، ويعبر هوبز عن ذلك في قوله: " إن الدولة تؤسس من عدد من الناس ... لتحديد الشخص السيد عليهم جميعا أي الذي يكون منذوبهم، وحاكمهم، وسلطته تعلوهم جميعا، وتذوب فيه إرادات الجميع".[4]

من خلال ما سبق ينتهي هوبز إلى أن الدولة حيوان اصطناعي، أو أنها أشبه بالإنسان الصناعي وأن المجتمع المنظم ذي السيادة هو مجتمع صناعي يخلقه الإنسان بإرادته، ومعنى ذلك أن السيادة والسلطة أو النظام هي كلها صفات الدولة الصناعية وليست أمور طبيعية في المجتمع البشري.

بما أن الدولة هي صناعة بشرية خالصة، فهي ضرورية لوجود الفرد وبقائه وسلامة الشعب، بما تفرض من نظم وقواعد وقوانين، وما ينشأ عنها من عادات وتقاليد، لا بد للمواطن أن يلتزم بها، ولو نتخيل انعدام هذه النظم والقواعد والقوانين في أي مجتمع، ولكن إذا تخيلت حذف الوضع الاصطناعي الذي خلقه الإنسان، ليحل محله الوضع الطبيعي الذي هو حالة الفوضى والصراع وحرب الكل ضد الكل.[5]

[1]-عصام سليمان، المرجع السابق، ص 202.
[2]-نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 313.
[3]-حسن مصطفى البحري، المرجع السابق، ص 19.
[4]- إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 200.
[5]- إمام عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 269.

وبتعريف هوبز للدولة نستخلص أن هذه الدولة هي جسم يتكون من مجموعة من الأفراد وعند اجتماعهم تتشكل هذه الدولة أو ذلك الجسم، وبذلك يصبح الأفراد جزء مهم في تكوين الدولة باعتبارهم الأساس الذي تقوم عليه وإذا لم يكن هؤلاء الأفراد لن تكون هذه الدولة حتما وكما أن لغريزة الاجتماع فيما بينهم دور في ذلك وإذا لم يكن ذلك الاجتماع ينشأ مكانه العداء بين الأفراد وتعود الحالة الطبيعية وما يشوبها من صراع.

ونستخلص مما سبق أن تكوين الدولة عند هوبز ليس أمر طبيعي كما قال أرسطو وإنما هي أمر صناعي أي أنها من صنع البشر وليس من عمل الطبيعة، وبذلك نجد هوبز يميز بين المجتمع الصناعي البشري والمجتمع الحيواني الطبيعي، فالأول أي المجتمع البشري يكون من صنع حيوان عاقل ويقوم هذا المجتمع على أساس التعاقد أو التعاهد بين الأفراد، أما المجتمع الطبيعي يقوم على أساس الغرائز والشهوات الحيوانية. كما أن هوبز في إطلاقه اسم التنين للدولة فقصده بالتنين هو الدولة وليس الحاكم وهذا التنين أو الجسم الصناعي يتألف من الأفراد وهؤلاء الافراد يكونون دولة. وإذا رجعنا الى تحديد شكل هدا التنين الذي وضع صورته في كتابه اللويتان فهو عبارة عن وحش على شكل إنسان عملاق فوق رأسه تاج، ويحمل في يده اليمنى سيف وهو يدل على القوة، وفي يده اليسرى الصولجان أي العصا.

المبحث الثاني: أثر الفلسفة السياسية عند هوبز على الفكر السياسي الغربي (جان جاك روسو) نموذجا:

لقد أثرت الفلسفة السياسية عند هوبز تأثيرا بالغا في الفكر السياسي الغربي، إذ عملت على تغيير منحاه السياسي، وهذا ما جعل الكثير من المفكرين الغربيين يتأثرون بهذه الفلسفة وينحون نفس المنحى الذي أخذه هوبز في بناء نظريته السياسية، ولعل أهم هؤلاء الفلاسفة نجد الفيلسوف الفرنسي **جان جاك روسو: rousseau-Jean-Jacques (1712-1778)**.

1-المنظومة الفلسفية لروسو*:

يعتبر روسو من أبرز مفكري القرن 18 بفرنسا لإسهاماته الكبرى في عصر التنوير، وكان عالما وموسوعيا ومفكرا سياسيا، وقد تأثر في تفكيره التنويري بعدد من الفلاسفة أمثال هوبز ولوك كما أثر في عدد لا يحصى من الفلاسفة والمفكرين.

ينطلق روسو في فلسفته الاجتماعية من مقولة أن الحالة الطبيعية هي الحالة السابقة لوجود القوانين والدولة.

ومن هذا المنطلق الذي انطلق منه روسو يتبين أنه يتصور أن الإنسان يعيش في حالة فطرية وذلك قبل وجوده في المجتمع المنظم حيث يكون فيه كل الأفراد متساوين والجميع راضون بهذا العيش وكل الأفراد يتصرفون في حياتهم من أجل تحقيق السعادة والمصلحة الفردية، ولكن مع تطور الحياة وتقدم المدينة قضي على حالة الفطرة وهذا ما أدى إلى ضرورة إيحاد مجتمع سياسي منظم.[1]

ومما سبق يتضح أن روسو آمن بحالة الفطرة الأولى، ويتصورأن الإنسان في هذه الحالة كان يعيش في حالة من الفطرة، فهو يعيش وحيدا في الغابات ولا يحتاج في هذه الحالة إلا لغريزته.

---

[1]-إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص 224.

* **جان جاك روسو: rousseau-Jean-Jacques(1712-1778):** ولد في جنيف في 1712كانت عائلته من أصل فرنسي، قضى حياته متنقلا من بلد الى آخر، درس الهندسة لمدة ثلاث سنوات، ترك العديد من المؤلفات: كتاب التربية إميل، والعقد الاجتماعي، وايلونيز الجديدة، الاعترافات، وتوفي في ارمنونفيل بفرنسا في 1778.

ويؤكد روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" أن الالتزام الاجتماعي لا يقوم إلا على أساس العقد، ولا يمكن أن يتأسس الإلتزام الاجتماعي على فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأي رئيس يستمد سلطته من الطبيعة وإنما هذا الالتزام يجب أن يقوم على الإرادة والاتفاق.

وهنا يعني روسو أن الجماعة السياسية لا يمكن تصور وجودها إلا على أساس اتفاق الأفراد المكونين لها، وهذا الاتفاق أي العقد الاجتماعي يستمد شرعيته بموافقة الإرادات العامة لجميع أفراد الجماعة.[1]

ويتضح مما سبق أن روسو يرى أن ظهور المجتمع السياسي، والسلطة السياسية يكون نتيجة مباشرة للعقد الاجتماعي.

وهذا العقد عنده هو نوع من الاتحاد الذي يحمي كل فرد وملكيته ويدافع عنها باستخدام القوة العامة في المجتمع، أو هو التنازل الكامل الذي يقوم به كل فرد عن جميع حقوقه للجماعة كلها. [2]

وفي هذا العقد يكون كل عضو قد تنازل عن كامل حقوقه للجماعة، وبشرط أن يكون هذا التنازل هو نفسه مشروط للجميع.[3] من هنا نجد أن روسو في هذا العقد يشترط أن يكون كل فرد أو عضو من المجتمع ملتزما، ولا يكون خاضعا إلا لنفسه، ومع ذلك يبقى كل فرد حر كما كان من قبل.

كما يرى روسو أنه نتيجة لتنازل كل أفراد المجتمع في المرحلة السياسية عن ارادتهم الفردية ونتيجة التزام الفرد بالجماعة تتحد كل إرادة مع إرادة غيره وتشكل الإرادة العامة؛ وهي أعلى هيئة في الحياة السياسية العامة وهي صاحبة السيادة، وهنا تتشكل الهيئة السياسية أو المجتمع السياسي، ويصبح الفرد في هذه الهيئة حاكما وذلك باعتباره عضو في هذه الهيئة، كما يكون محكوما وذلك لخضوعه للقوانين التي تشرعها الهيئة السياسية صاحبة الإرادة العامة. **[4]

---

[1]-جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: عبد العزيز لبيب، (ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص ص 93-94.

[2]-إسماعيل زروخي: المرجع السابق، ص 224.

[3]-جان جاك روسو: **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، تر: عادل زعيتر، (ط2؛ بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص ص 44-45.

[4]-إسماعيل زروخي: المرجع السابق، ص 225.

** **الإرادة العامة:** هي إرادة كل أفراد المجتمع دون استثناء أحد، وهذه الإرادة العامة هي فوق الجميع.

وفي الأخير نستخلص أن الهيئة السياسية أو الدولة الناشئة تتأسس عن طريق العقد الاجتماعي الذي يكون فيه كل عضو يحمل مثل غيره ولا يمكن لأي عضو أن يحمل أكثر من غيره؛ لان العقد لم يقضي على المساواة الطبيعية.

ومن خلال عرض فكرة روسو عن الفلسفة الاجتماعية يتضح أن هناك علاقة تأثر بفكر هوبز في بناء المجتمع السياسي، كما أنه إذا عقدنا مقارنة بينهما نجد أن كلا من روسو وهوبز يتفقان في نقاط كثيرة، كما يختلفان في نقاط أخرى.

وإذا انطلقنا من نقاط التشابه نجد أن كلا من روسو وهوبز بنا نظريتهما السياسية على أساس العقد الاجتماعي، إذ نجد أن هوبز يرى أن المجتمع السياسي يتأسس على عقد اجتماعي يتنازل كل فرد بموجبه عن حقوقه الكاملة للمجتمع ويضعها تحت تصرف سلطة عليا، ويكون فيها كل فرد جزء لا يتجزأ من الكل، في حين نجد أن روسو يؤكد أن قيام المجتمع المدني لا يمكن أن يقام إلا على أساس ميثاق إرادي وهذا العقد الاجتماعي يتضمن أن يضع كل فرد من أفراد المجتمع عن حقوقه وكل قوته للجماعة أو الإرادة العامة.

كما أن هوبز بنى تصوره عن الحياة السياسية من خلال أن الانسان قبل انتقاله إلى المجتمع المدني المنظم كان يعيش في حالة طبيعية، وهذا الانتقال للأفراد من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة المنظمة كان بمقتضى عقد اجتماعي. أما روسو هو الآخر يتصور أن الإنسان كان يعيش في حالة فطرية وذلك قبل أن يوجد المجتمع المنظمة، وهذا الانتقال للأفراد من حياة الوحدة الى حياة الجماعة المنظمة كان نتيجة العقد الاجتماعي.

ومما سبق نجد أن كل من هوبز وروسو قد بنيا النظرية السياسية على العقد الاجتماعي ولا يمكن أن يقوم مجتمع مدني أو هيئة سياسية بدون هذا الاتفاق الذي يعقد بين الأفراد. أي أنه نتيجة هذا العقد تنشأ هيئة سياسية أو الدولة التي تتألف من عدد من الأفراد.

وعلى ما سبق ذكره نستخلص أن روسو تأثر كثيرا بفكر هوبز ويظهر ذلك في العقد الاجتماعي وإن هوبز هو الأكثر تأثيرا في فكر روسو في وضعه لنظريته السياسية، ولذلك فإن روسو مدين بالدرجة الأولى للمفكر هوبز.

لكن لا يعني أن هذا التأثير البالغ الذي أحدثته الفلسفة السياسية الهوبزية في روسو تلغي أن يكون هناك اختلاف بينهما، ويظهر هذا الاختلاف في العديد من النقاط، فأولى هذه الاختلافات نجد أن روسو يؤمن بحالة الفطرة أشد من ايمان هوبز، كما أن روسو لم يعطي للعقل مثل ما أعطاه هوبز؛ فهذا الأخير يعتبر أن العقل هو الذي يمكن الإنسان من الانتقال من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع المنظم. أما روسو يعتبر العقل نتيجة للتطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الطبيعي.

ويقر روسو أن الانسان في حالة الفطرة ليس صالحا ولا شريرا، وهنا تظهر مخالفة هوبز في قوله "إن الانسان البدائي بطبيعته شرير"، من هذا الاختلاف نجد أن الانسان في المجتمع الطبيعي ليس كما يراه هوبز أنانيا وفاسدا وهو في صراع دائم مع الآخرين، بل عند روسو انسان صالح وسعيد وذو رأفة.

والحالة الطبيعية عند روسو هي حالة يسودها الخير والسعادة والفضيلة، وما يظهر فيها من صفات الشر وكذب وظلم؛ ماهي إلا صفات الحالة السياسية أو الحضارية، وأن الصفات السيئة التي يتصف بها الانسان في المجتمع الطبيعي ليس صفة حقيقية للإنسان البدائي؛ بل هي صفات يكتسبها في نهاية مرحلة الطبيعة. وأما هوبز فهو يرى عكس ذلك فالحالة الطبيعية عنده تسودها الفوضى والحرب المستمرة وهي حالة لا تطاق.

وأما العقد الاجتماعي عند روسو ليس كما يراه هوبز، إذ عند هوبز هو عقد بين الأفراد؛ وأما عند روسو هو أن يتحد كل أفراد المجتمع ويشكل إرادة عامة، أي أن إرادة الفرد تتحد مع إرادة غيره وتشكل ما يسمى بالإرادة العامة؛ وإن هؤلاء الأفراد لم يتنازلوا على كامل حقوقهم وحرياتهم لشخص واحد كما يرى هوبز؛ وإنما تنازلوا عن إرادتهم الفردية على حسب روسو.

المبحث الثالث: نقد وتقييم

ومن المعروف أن الفلسفة السياسية الهوبزية كغيرها من الفلسفات لم تسلم من النقد، ولذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات، وهذه الانتقادات تمس نظرية العقد الاجتماعي عامة وعند هوبز خاصة.

وأولى هذه الانتقادات التي وجهت لفكرة العقد باعتبارها فكرة خيالية وغير صحيحة من الناحية التاريخية، إذ نجد أن كثيرا من الفلاسفة والمفكرين الذين نقدوا هذه الفكرة؛ فقد قال أحد نقاد هذه الفكرة " ليس لهذا العقد سند من الحقيقة التاريخية، فلم يثبت من الوجهة التاريخية أن الاتفاق أو التعاقد قد كان أصل الانتقال من حال الفطرة الى حال التنظيم السياسي".[1]

ومن هذه المقولة نفهم أنه لا يصح أن نقول إن الانسان قد مر بمرحلة تاريخية كما افترضها هوبز وغيره التي قام فيها الناس بالتفاهم والتعاقد مع بعضهم البعض.

كما أنه لا يمكن أن يكون هذا العقد حقيقة تاريخية كما يعتقد هوبز؛ وذلك لأن أصحاب هذا العقد هم فلاسفة وليسوا مؤرخين حتى يقرروا أن هذه النظرية التعاقدية حقيقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا رجعنا الى التاريخ لا نجد أي دولة قامت على أساس العقد.

ومن هنا يصح أن نقول إن هذا التعاقد هو مجرد افتراض منطقي يفسر به بناء الدولة ولا يمكن اعتباره حقيقة تاريخية كما قال هوبز.

أما ثاني نقد يقدمه هيجل Hegel-Georg-Wilhelm* (1770-1831) باعتباره أحد الفلاسفة الذين وجهوا العديد من الانتقادات الى فكرة العقد بوجه عام كما تنطبق على هوبز، واولى انتقاداته والتي لا تختلف كثيرا عن النقد السابق، فنجد أن هيجل يرفض أن يكون هذا العقد الذي تقوم عليه الدولة أنه مرحلة تاريخية يمر بها الانسان وينتقل فيها من الفطرة الى التنظيم السياسي، ويؤكد على أنه افتراض منطقي أو تبرير عقلي لقيام الدولة وليس مرحلة تاريخية.

---

[1]-امام عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 270.

***هيجل جورج فلهلم فريدريش Hegel-Georg-Wilhelm(1770-1831)**: فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في 1770، وفي عام 1788 سجل هيجل في الصف العالي للاهوت في مدرسة توينغن الاكليريكية، وشرع في كتابة تأملات ومقالات. وفي عام 1798حصل على دبلومه في اللاهوت، وفي 1797عمل مؤدبا في فرانكفورت، وفي 1816 استدعي للتدريس في جامعة هايدلبرغ وهناك بدأ تكوين مدرسته، لم ينشر هيجل في حياته الا جزءا يسيرا من نتاجه منها فينومينولوجيا الروح وعلم المنطق، وموسوعة العلوم الفلسفية، ومن مؤلفاته الأخرى: مبادئ فلسفة القانون، الدروس في فلسفة التاريخ، فلسفة الروح.

كما يضيف هيجل نقد آخر لنظرية هوبز إذ نجد أن هوبز كما ذكرنا سابقا أنه يشير الى أن الدولة تقوم على إرادة الأفراد. ولكن هيجل يصب نقده لهذه الفكرة وذلك باعتباره أن العقد هو الأساس الذي تقوم عليه الدول، وهذا العقد لا يمكن أن يقوم على إرادة الافراد؛ لان الإرادة بطبيعتها تعسفية وعشوائية، ومن ثمة لا يمكن أن تقوم الدولة على العقد. ويؤكد هيجل بان الدولة ينبغي أن تقوم على أساس العقل لا الإرادة، لان العقل يتميز أنه بطبيعته كلي وليس جزئيا مثل الإرادة[1]؛ ويقول هيجل في هذا الصدد:" أساس الدولة هو العقل الذي تتحقق بوصفه إرادة". [2]

ومن هذا النقد يتضح أن هيجل يقر بأن الدولة ينبغي أن تقوم على العقل ولا يمكن أن تقوم على إرادة الافراد كما يرى هوبز؛ وهذا يعني أن الدولة عند هيجل هي ظاهرة عقلية وليست ظاهرة إرادية.

أما ثالث نقد لهوبز نجده في فكرته القائلة إن المجتمع المدني هو نفسه الدولة، أي أن هوبز لم يميز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أي الدولة واعتبرهما شيء واحد، والنقد منصب في هذه النقطة إذ نجد أنه يجب التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وذلك للاختلاف الموجود بينهما. إذ نجد أن هيجل يؤكد على فكرة التمييز بينهما ويقر بالتمييز القطعي بين المجتمع المدني والدولة، باعتبار أن المجتمع المدني هو تجمع من أو تنظيم من الناس يهتم ببلوغ غايات شخصية وحمايتها؛ ويقول عن هذا المجتمع: " كل عضو فيه هو غاية نفسه وكل شيء آخر هو لا شيء بالنسبة له، غير أنه لا يستطيع أن يبلغ المجال الذي تقع فيه غاياته بغير الاتصال بالآخرين، ومن ثم فهؤلاء الآخرون هم وسائل لتحقيق غاية هذا العضو الجزئي"[3]

ومن هذا القول لهيجل نشير الى أن المجتمع المدني هو ضرب من الدولة، كما أن المجتمع المدني ليس نوع من الدولة فحسب وانما هو مرحلة من المراحل التي تمر بها الدولة، بما هو عنصر مكون في الدولة.

ومن هذا النقد الأخير نستنتج أن هيجل يعتبر أن المجتمع المدني ليس هو نفسه الدولة كما يعتقد هوبز وانما هو جزء من الدولة، أو هو جزء لا يتجزأ من الدولة وليس ظاهرة مستقل بذاته.

1-امام عبد الفتاح، الاخلاق والسياسة، ص 270.

[2]- ولتر ترنس ستيس، **فلسفة هيجل**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، (د ط؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 715.

[3]-ولتر ترنس ستيس، المرجع السابق، ص 713.

ونستخلص مما سبق أنه رغم هذه الانتقادات الموجهة لفلسفة هوبز السياسية إلا أنه لا يمكن أن ننكر الدور الذي لعبته في الفكر السياسي وفي الفكر الغربي خصوصا، كما ساهمت في إعطاء مفهوم جديد للدولة التي أقامها على أسس مادية، وذلك ما جعله يخالف كل النظريات السابقة في أصل نشأتها.

خـــــــاتمة:

بعد اتمامنا لهذا البحث الذي تناولنا فيه أهم فيلسوف سياسي حديث، والذي ساهم بقسط كبير في بناء دولة حديثة تقوم على أسس ومبادئ عملية ومنطقية، وذلك بفضل أفكاره التي ضمنها في فلسفته السياسية.

ولذلك قمنا بتحليل أهم أفكار هوبز واستخلصنا جملة من النتائج التي كان يجب الإشارة إليها، ولو بصورة مختصرة في شكل نقاط وهي كالتالي:

أنه من المعروف كان للأحداث المهمة التي عرفها الفكر الإنساني والتي سبقت فكر هوبز، كانت شاملة لكل المجالات الفكرية والفلسفية، كما لعبت دور هام في تحديد اتجاهات فكرية وفلسفية، وفي تشكيل فكر هوبز.

وعصر النهضة كان من أهم تلك الأحداث، فهو يمثل مرحلة ذهبية من مراحل تطور الفكر الإنساني والأوروبي، كما كان للأفكار التي يحملها تأثيرا بالغا وجدري في تغيير منحنى الفكر الأوروبي، ولقد مسى ذلك كل مجالات الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهم حدث في هذا العصر هو قلب موازين الفكر الإنساني ومناهضة كل ما كان سائدا، ذلك بإحداث قطيعة بينه وبين ما كان من قبل، ومن هنا يمكن القول إن عصر النهضة استطاع أن يقدم بديلا جديدا للفكر في شتى مجالاته.

كما أن عصر النهضة لم يتوقف عند احداث تلك القطيعة وقلب موازين الفكر، بل عمل على ميلاد تيارات فلسفية وفكرية جديدة تقوم على أفكار مخالفة لتلك الأفكار السائدة وما عملت من تغييرات فكرية وسياسية ودينية.

فمن الناحية الدينية شهد ميلاد تيار الإصلاح الديني الذي كان له دور وأثر بالغ في تغيير الفكر الأوروبي دينيا، والذي بفضله تم التحرر من قيود النظام السياسي الكنسي، وما نتج عنه من سيطرة الدولة على الكنيسة.

أما من الناحية السياسية شهد ميلاد حركة الإصلاح السياسي التي ساعدت الفكر الإنساني على التحرر من القيود السائدة، كما تميز هذا التيار بظهور أفكار ونظم سياسية جديدة مخالفة للنظم السابقة، وأن هذه التنظيمات السياسية تسعى لتكوين دولة بمفهوم جديد تقوم على مبادئ وأسس عملية ومنطقية كما ظهر ذلك عند هوبز.

كما صاحب ظهور هذه التنظيمات والإصلاحات السياسية ميلاد مفكرين وفلاسفة سياسيين حاولوا صياغة أفكار وأنظمة سياسية جديدة تقوم على أسس ومبادئ جديدة، ولقد كان هوبز من هؤلاء المنظرين السياسيين، الذي ساهم في تأسيس مثل هذه النظريات لتكوين دولة تقوم على أسس ومبادئ مادية مخالفا كل النظريات السابقة من قبل، ولقد أبدى هوبز رفضه لكل التفسيرات القديمة لتصور نشأة الدولة، والغرض من نظريته السياسية هي حماية الانسان وحفظ الأمن والسلام.

وبنى هوبز نظريته السياسية بعيدا عن كل المعتقدات الدينية واللاهوتية، وكانت نقطة البداية لظهور الإنسان الفاسد والشرير بطبعه، وهذه الصفات تجعله يميل الى الصراعات والنزعات، وهذا ما خلق جوا من الفوضى وعدم الاستقرار وهذه هي الحالة الطبيعية التي افترضها هوبز، ونظرا لسوء هذا الوضع في هذه الحالة سعى هوبز للخروج منها واقتراح حل لذلك، وذلك عن طريق ما يصطلح عليه هوبز العقد الاجتماعي أي اتفاق البشر فيما بينهم حول سلطة مشتركة، وبذلك يكون المجتمع عبارة عن ثمرة من صنع البشر.

فهذا العقد هو اتفاق جماعي أخرج الناس من الحالة الطبيعة وجعلهم في شكل مجتمعات سياسية منظمة ومنحوا لأنفسهم سلطة مشتركة تمكنهم من العيش بسلام، بعد أن كانوا مشتتين في حالة الطبيعة فأصبحوا شعب واحد، وهذه الوحدة تجسد السلطة المطلقة، وهذه الأخيرة تمثل الغاية التي كان يسعى إليها هوبز من خلال هذا العقد.

وفي الأخير يمكن القول إن الفلسفة السياسية عند هوبز هي أروع الفلسفات التي عرفها الفكر الإنساني؛ وذلك كونها فلسفة واضحة المعالم والاهداف، وذلك لاتساقها المنطقي وتبيانها لأساسها الرئيسي

وهو تأسيس الحكم المطلق وغايتها المنشودة وهي حفظ الأمن والسلم وحماية الإنسان. وهذه النظرية السياسية هي أهم جانب في فلسفة هوبز، وأن التعاقد بين الأفراد هو أساس الاجتماع، والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة.

ولهذا لا يمكن أن ننسى ما قدمته هذه الفلسفة السياسية الهوبزية للفكر السياسي الحديث والمعاصر، مما جعلت منه رائدا من رواد الفكر السياسي الحديث والمعاصر.

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

أ-باللغة الأجنبية:

1- Thomas Hobbes. Leviathan- or the matter forme power of a Common wealth ecclesiasticall and civil-.Printed for Andrew Crooke at the green dragon in st pawls churchyard. London.1661

ب-باللغة العربية:

2-توماس هوبز، اللفياثان -الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة-، تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، ط1؛ الامارات العربية المتحدة: دار الفارابي وهيئة ابوظبي للثقافة والتراث،2011.

2-المراجع:

أ-باللغة العربية:

3-أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، تر: لويس إسكندر، ط1؛ القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1966.

4-أرسطو، السياسات، تر: الأب أوغسطينس، دط، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، 1957.

5-إبراهيم مصطفى إبراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم، د ط؛ الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر،2001.

6-إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، ط1؛ دم ن، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني،2012.

7-إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ط1؛ القاهرة: دارالفجرللنشروالتوزيع،2001.

8-إمام عبد الفتاح امام، الاخلاق والسياسة-دراسة في فلسفة الحكم، د ط؛ القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2001.

9-ـــــــــــــــ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، د ط؛ الأزهر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.

10-بيير فرانسوا مورو، هوبز (فلسفة-علم -دين)، تر: أسامة الحاج، د ط؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993

11-برتراندرسل، تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة، تر: محمد فتحي الشنيطي، د ط؛ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

12-جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: راشد البراوي (ك 3؛ مصر: دار المعارف،1971.

13-جوزيف شترايز، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، تر: محمد عيتاني (ط1؛ بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1982)

14-جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصرالانوار2، تر: ناجي الدراوشة، (ط1؛ سوريا: دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر،2010.

15-جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011.

16-ـــــــــــــــ، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، ط2، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، د س ن.

17-حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، د ط، دمشق، مدارس القانون العام، د س ن.

18-زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، د ط؛ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936.

19-ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر: ربيع وهبة (د ط؛ القاهرة: منتدى مكتبة الإسكندرية ،2000).

20-صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، د ط، د م ن، دس ن، ج1.

21-عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسية، د ط، الجزائر، دار قرطبة للنشر, 2010.

22-عبد الحكيم العبد: الفكر السياسي الغربي والقومية المحافظة في الشرق، ط2؛ د م ن: طبعة الكترونية مزيدة ومنقحة ،2006.

23-عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط2؛ بيروت، دار النضال للطباعة والنشروالتوزيع،1989.

24-عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، ط2؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.

25-عبد الوهاب أحمد الأفندي، الإسلام والدولة الحديثة (نحو رؤية جديدة)، د ط؛ لندن: دار الحكمة، دس ن.

26-عريب مختار، الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، دط، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2007.

27-عبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، ط1، الجزائر، منشورات الحبر،2008

28-فضل الله إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، مصر، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، 2001.

29-ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، تر: محمود سيد احمد، د ط، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ج1 ،2005.

30-مصطفى فاضل كريم الخفاجي، فلسفة القانون عند أرسطو، مج3، عدد2، د م ن، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، د س ن.

31-موزة احمد راشد العبار، البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وابن تيمية، دراسة تحليلية نقدية في الفلسفة السياسية، القاهرة، رسالة مقدمة درجة الماجستير في الفلسفة، جامعة الإسكندرية,2000.

32-مجدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط3، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر,2007.

33-نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، ط2، الجزائر، دار الامة،2009.

34-نيقولا ميكيافيللي: المطارحات، تر: خيري حماد، ط 3؛ بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1982.

35ـــــــــــــــ، الأمير، تر: أكرم مؤمن، د ط، القاهرة: مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع ،2004.

36. نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، د م ن، مكتبة دار الثقافة للنشروالتوزيع،2004.

37. هاشم صالح، مدخل الي التنوير الأوروبي، ط1؛ بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،2005.

38-ولتر ترنس ستيس، فلسفة هيجل، تر: امام عبد الفتاح امام، دط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.

3-الموسوعات والمعاجم:

أ-الموسوعات:

39-زيادة معن، الموسوعة الفلسفية العربية، مج1، دم ن، معهد الإنماء العربي,1986.

40-موريس فرادوارد، موسوعة مشاهير العالم (اعلام الفكر السياسي)، ط1؛ بيروت: دار الصدفة العربية، ج5، 2002.

ب-المعاجم:

أ-باللغة الأجنبية:

41-Noëlla baraquin. Jacqueline Laffitte. Dictionnaire des philosophes. Deuxième édition .baris. Armand colin.

ب-باللغة العربية:

42-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، د ط؛ بيروت، دار الكتاب اللبناني، ج1 ،1982.

43-إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، د ط؛ القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ،1983.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة فلسفة الدولة الحديثة عند توماس هوبز (1588-1679) باعتباره من أهم مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي، والذي قام بتفسير كيفية نشأة المجتمع المدني، كما أسهم في بناء دولة حديثة تقوم على أسس مادية؛ وذلك من خلال تصوره لقيام المجتمع المدني مخالفا كل التصورات السابقة، وبرر من خلال أفكاره الهدف الذي كان يريده من قيام هذه الدولة الحديثة وهو حفظ الأمن والسلام، وأما الأساس الرئيسي لفلسفة هوبز السياسية هي تأسيس الحكم المطلق.

Summary:

This study aims to study the philosophy of the modern state when Thomas Hobbes (1588-1679) as one of the most important founders of the social contract theory, and that the interpretation of how the emergence of civil society, as shares in building a modern state based on material grounds; and through the vision of a civil society contrary to all previous conceptions, and justified through his thoughts goal that he wanted to do this the modern state which is the maintenance of security and peace, and the main basis for the political philosophy of Hobbes is the establishment of absolute rule.